الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر جائحة كوفيد 19 على ظاهرتي التضخم و البطالة دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- قرورغادة
- ساكر زين العابدين

إشراف الأستاذ(ة):

- طويل حدة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
خندق سميرة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
طويل حدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
عيساوي سهام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلهي لا يطيب الليل بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

أهدي هذا البحث في طبق من ذهب إلى من مهما قلت لن أوفيهما في حقهما، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها و في درب الحياة ساعدتني و بدعواها أغرقتني ففجرت من بين صخرات القنوط واليأس فرحة جرت بأوصالي و أزهرت الحياة بقلبي .... أمي الغالية

" رشيدة " وإلى من علمني مبادئ الأخلاق والحياة وحثني على طلب العلم والنجاح إليك يا أغلى الناس .... إليك أبي" السعيد " حفظك الله ورعاك . الى أختي "عبير" الى اخوتي " أيمن " و " أكرم" الى جدتي " خضراء" حفظها الله و رعاها و أطال في عمرها الى خالاتي" نذيرة " ، " سلوى " و "صباح " التي كانت لي سندا و دعما في دراستي و كانت أخت كبيرة قبل أن تكون خالة الى خالي "مولود"، إلى عائلتي "قرور" و"بواللحم " الى كل صديقاتي و كل من يفتح مذكرتي طلبا للعلم و المعرفة إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية الى كل من علمني حرفا .

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلالته وله الشكر بكافي نعمه وأفضل الصلاة على أنبيائه المرسلين وسيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أهله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

إذا كان لابد من الشكر فإننا لا نبالغ ان قلنا ان الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها، فمن باب العرفان بالفضل نتقدم بالشكر و الإمتنان الكبيرين لأستاذتنا الفاضلة "طويل حدة " لتتويجها لعملنا بكل من النصح و الإرشادات فكانت لنا خير معين و سند في إنجاز هذه المذكرة.

ونتوجه بالشكر و التقدير لكل من قدم لنا يد المساعدة أثناء إنجاز هذا العمل خاصة "بواللحم صباح "،" قرور عبير" و "بوجدع سارة ".

كما لا يفوتنا التقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة المذكرة لزيادة الإثراء العلمي .

إلى كل هؤلاء أقول شكرا.

الملخص :

يدور مضمون بحثنا حول الأثر الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر، و الذي أسس على اشكالية ماهي آثار جائحة كوفيد-19 على التضخم و البطالة في الجزائر؟"

فقد شهدت نهاية سنة 2019 و بداية سنة 2020 تحولات هائلة في الإقتصاد العالمي بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، وهو ما دفع بمعظم دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء باتخاذ مجموعة من التدابير الإستعجالية الوقائية لمواجهة هذه الجائحة، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر هذه الجائحة على معدلات التضخم والبطالة في الجزائر .

فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص و وصف المعطيات والاستشهاد بالبيانات في عرض بعض مفاهيم الدراسة وتقييم آثاراها .

و خلصت هذه الدراسة إلى أن معدلات التضخم والبطالة في الجزائر تأثرت بشكل سلبي ما جعلها تتجه نحو الارتفاع، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية الى إتخاذ مجموعة من الآليات الكفيلة بالمحافظة ما أمكن على مناصب العمل والمحافظة على إستقرار الأسعار، أملا في إمتصاص الإنتشار المكثف لظاهرة التضخم و البطالة بما يترتب عنهما من آثار اجتماعية على درجة كبيرة من الخطورة .

الكلمات المفتاحية: *كوفيد – 19، جائحة كوفيد-19، التضخم، البطالة.*

Abstract:

The content of our research revolves around the impact of the Covid-19 pandemic on the two phenomena of inflation and unemployment in Algeria, which is based on the problem of " what are the effects of the Covid 19 pandemic on inflation and unemployment in Algeria? "

The end of 2019 and the beginning of 2020 witnessed huge transformations in the global economy due to the outbreak of the Covid-19 pandemic, which prompted most of the developed and developing countries alike to take a set of urgent preventive measures to confront this pandemic, and this study came to shed light on the impact of the pandemic. This pandemic depends on the rates of inflation and unemployment in Algeria.

We have relied on the descriptive and analytical approach that depends on analyzing texts, describing data and citing data in presenting some concepts of the study and evaluating their effects.

And this study concluded that inflation and unemployment rates in Algeria were negatively affected, which made it trend Towards the rise, which prompted the Algerian government to take a set of mechanisms to guarantee as much as possible the job positions and maintain price stability, in the hope of absorbing the intense spread of the phenomenon of inflation and unemployment, with the resulting social effects of a great degree of danger .

Keywords : Covid-19. the Covid 19 pandemic .inflation .unemployment

فـهـرس المحتويـــــــات

فهرس المحتويات

البسملة	
شكر و تقدير	
إهداء	
فهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	ب-و
الفصل الأول : الإطار النظري لجائحة كوفيد 19 على ظاهرتي التضخم و البطالة	
تمهيد	2
المبحث الأول : عموميات حول جائحة كوفيد 19	3
المطلب الأول : مفهوم و نشأة كوفيد-19	3
أولا : نشأة فيروس كوفيد-19	3
ثانيا : مفهوم فيروس كوفيد-19	4
ثالثا : مفهوم جائحة كورونا كوفيد-19	5
المطلب الثاني : أنواع فيروس كوفيد-19 و مساره	6
أولا :أنواع فيروس كوفيد – 19	6
ثانيا : مسار جائحة كوفيد – 19	7
المطلب الثالث : أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي	9
أولا : أثر الجائحة على التجارة العالمية	9
ثانيا : أثر الجائحة على العمالة	10
ثالثا : أثر جائحة كوفيد-19 على السياحة العالمية	11
المطلب الرابع : إجراءات الحد من إنتشار الجائحة	12
أولا : الإجراءات التقييدية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية	12
ثانيا : التوصيات التي أقرتها منظمة الصحة العالمية	13
ثالثا : التدابير التي اتخذتها بعض الدول	13-14
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم	15
المطلب الأول: تعريف التضخم وقياسه	15
أولا:تعريف التضخم	15

ثانيا: قياس التضخم	16-17
المطلب الثاني:أنواع التضخم وآثاره	18
أولا: أنواع التضخم	18
ثانيا: آثار التضخم	20
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم	21
أولا: نظرية كمية النقود	21
ثانيا: النظرية الكينزية	21-22
ثالثا: النظرية النقدية الحديثة	22
رابعا: نظرية تجنب التكلفة	22
خامسا: النظرية البنيوية	22
المطلب الرابع: أسباب التضخم وأساليب علاجه	23
أولا: أسباب التضخم	23
ثانيا: أساليب علاج التضخم	24-25
المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول البطالة	27
المطلب الأول : تعريف البطالة و قياسها	27
أولا : تعريف البطالة	27-28
ثانيا :قياس البطالة	29
المطلب الثاني : أنواع البطالة وآثاراها	30
أولا : أنواع البطالة	30-31
ثانيا : آثار البطالة	31-32
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للبطالة	32
أولا : البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي	32-36
ثانيا :البطالة في الفكر الإقتصادي الحديث	36-39
المطلب الرابع : أسباب البطالة وأساليب علاجها	40
أولا : أسباب البطالة	40
ثانيا : أساليب علاجها	41
خلاصة الفصل	43

الفصل الثاني : إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على مؤشري التضخم و البطالة في الجزائر

تمهيد	45
المبحث الأول : واقع جائحة كوفيد-19 في الجزائر	46
المطلب الأول : ظهور جائحة كوفيد-19 و الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر	46
أولا : جائحة كوفيد-19 في الجزائر	46
ثانيا : الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر	47
المطلب الثاني : تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري	48
أولا : قنوات إنتقال الجائحة الصحية كوفيد-19 إلى أزمة إقتصادية	48-51
ثانيا : أثر جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري	51-56
المبحث الثاني : أثر جائحة كوفيد-19على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر	57
المطلب الأول : تداعيات جائحة كوفيد-19 على ظاهرة التضخم في الجزائر	57
أولا : واقع التضخم في الجزائر	57-61
ثانيا : إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على ظاهرة التضخم في الجزائر	61-63
ثالثا : بعض الحلول لتخفيض التضخم في الجزائر	64
المطلب الثاني : تداعيات جائحة كوفيد-19 على ظاهرة البطالة في الجزائر	65
أولا : واقع البطالة في الجزائر	65-73
ثانيا : إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على ظاهرة البطالة في الجزائر	73-75
ثالثا: مقاربة إقتصادية لمحاربة البطالة و ترقية الشغل تبنتها الحكومة الجزائرية	75
خلاصة الفصل	76
خاتمة	77-79
قائمة المراجع	80-84

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أبرز السلالات الناتجة عن فيروس كوفيد-19	7
2	القطاعات المتضررة من أزمة كوفيد-19	11
3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019	57
4	تطور مؤشر الأسعار في الجزائر خلال السداسي الأول 2020	61
5	تطور مؤشر الأسعار الشهري خلال 2020	62
6	تطور معدلات البطالة 2010 – 2020	65
7	معدلات البطالة و النمو خلال الفترة 2019 إلى الثلاثي الأول من 2022	73

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الاصابات والوفايات خلال الموجات الثلاثة للجائحة في العالم	8
2	مؤشرات أسعار السلع الأولية شهريا من 2019 إلى غاية الثلاثي الثالث من 2021	10
3	شكل يوضح العاطلون عن العمل	28
4	سياسات مكافحة البطالة	42
5	معدلات النمو و التضخم في الجزائر لنهاية 2020 و سنة 2021	63

مـــــــقدّمـــــــــــة

أ- توطئة:

عاش العالم عامة والجزائر خاصة وضعا إستثنائيا بسبب الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كورونا المعروف باسم كوفيد -19، بعد ظهوره لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر 2019 ، وإنتشاره السريع حول العالم مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتعقيدات صحية وتكاليف وقائية عالية، ومع تطوره من مستوى الداء إلى الوباء إلى الجائحة، تسارعت معه مظاهر الهلع والتوتر، هذا هو الواقع المر الذي يعيشه العالم اليوم، والذي لا يمكننا القول عنه سوى أن هذه الجائحة أسقطت العالم في أزمة عالمية كبيرة وأكبر بكثير من سابقاتها، فهي أسوأ في شدتها من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأسوأ من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 حسب تقييم العديد من الخبراء والاقتصاديين، سببتها إجراءات العزل الكلي أو الجزئي التي إتخذتها كافة البلدان وإتباعها دون إستثناء من أجل محاولة إحتواء هذا الفيروس بمنع وصوله أو التقليل من إنتشاره على الأقل، وما تمخض عنها من تبعات إقتصادية وخيمة أسالت الكثير من الحبر وأثارت الكثير من التوقعات وتضارب الآراء، ما دفع بالعديد من الأكاديميين وصناع القرار إلى دراسة مجمل التدابير التي من الممكن أن تساعد في التخفيف من حدتها .

وعلى غرار بقية دول العالم، وضعت الجزائر سياسة إستثنائية لمواجهة الجائحة بمجرد ظهور حالات المرض بالكوفيد -19، من باب كون مواجهة الأوبئة والأمراض المعدية من إلتزامات الدولة، وتتدخل هذه الأخيرة عن طريق وضع سياسة عامة، فبذلك أصدرت الحكومة عدة مراسيم تنفيذية لمتابعة تطور هذه الجائحة من خلال وضع تدابير للوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته، وكان أولها في مارس 2020 وعدل مرارا ليواكب تطور الوضعية الوبائية بما فيه تأثيرها على التضخم و البطالة.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع أثر أزمة العزل الكبير علىالتضخم و البطالة و الآليات التي يمكن إعتماد عليها لنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل ازمة كوفيد-19، وذلك إنطلاقا من الاشكالية التالية :

ب – طرح الإشكالية :

" ماهي آثار جائحة كوفيد-19 على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر ؟ "

حيث تبرز التساؤلات الفرعية الموالية لتوضيح الإشكالية أكثر :

- ماهي جائحة كوفيد-19 ؟
- هل يمكن أن تكون جائحة كوفيد -19 أحد مسبِبَات التضخم ؟
- هل يمكن أن تكون جائحة كوفيد -19 أحد مسبِبَات البطالة ؟

- وما هي آثار جائحة كوفيد – 19 على مؤشري التضخم و البطالة في الجزائر؟

بناءا على الإشكالية السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

ت – فرضيات البحث :

- جائحة كوفيد –19هي الإنتشار العالمي لفيروس كوفيد –19 ليشمل معظم دول العالم.
- جائحة كوفيد–19 أحد مسببات التضخم .
- جائحة كوفيد–19 أحد مسببات البطالة .
- رفعت جائحة كوفيد –19 معدلات التضخم و البطالة في الجزائر .

ث– مبررات إختيار الموضوع :

- ندرة ؤالدراسات التي تتناول مثل هذا الموضوع .
- حداثة موضوع آثار كوفيد –19 على التضخم و البطالة فضلا عن إحتلاله مكانة هامة في حياتنا اليومية و ميولنا لتعرف على هذه الآثار و إيجاد حلول للتخفيف منها.

ج – أهداف الدراسة:

- إعطاء بطاقة تعريفية للفيروس التاجي كوفيد –19 .
- إبراز تداعيات الجائحة على التضخم و البطالة في الجزائر .

ح – أهمية الدراسة :

ويكتسي هذا البحث أهمية كبيرة لكونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد–19 على العالم و الجزائر خاصة على ظاهرتي التضخم و البطالة ومدى سعي الدولة في إنتهاج بعض الإصلاحات و السياسات لحلها و التخفيف من حدتها .

خ– حدود الدراسة :

- الإطار المكاني : حيث تم إجراء الدراسة على مستوى الإقتصاد الجزائري.
- الإطار الزماني : فترة جائحة كوفيد –19 في الجزائر (مارس 2020 – مارس 2022).

د- منهج الدراسة: و للإجابة على سؤال الإشكالية والتحقق من صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص و وصف المعطيات والاستشهاد بالبيانات في عرض بعض مفاهيم الدراسة وتقييم آثاراها .

هـ - صعوبات البحث:

أي بحث في إنجازه لا يخلو من صعوبات أو مصادفة بعض العراقيل من بينها :

- صعوبة إيجاد مصادر و مراجع نظرا لحداثة موضوع بحثنا .
- صعوبة إيجاد إحصائيات و بيانات حديثة لتدعيم بحثنا .
- تباين و تعارض الإحصائيات و البيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة .
- إختلاف الإحصائيات و البيانات مما شكل صعوبة في إنتقاء المعلومة الأنسب .

و - الدراسات السابقة:

ولإثراء بحثنا هذا إعتمدنا على عدة مصادر و مراجع أهمها :

- **سمية بلقاسمي، " اشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري " اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1 ،2017/2016** ، كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق من طبيعة و شكل العلاقة القائمة بين البطالة و التضخم و القوى المسببة لها، و قد توصلت الباحثة إلى أن زيادة المعروض النقدي تأدي إلى إنخفاض معدلات البطالة و إرتفاع التضخم، إذا كان البلد يتمتع بطاقات إنتاجية و جهاز إنتاجي مرن وهو الشيء الذي لا تمتلكه الجزائر .
- **حيمور مصطفى ، " قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 - 2013 " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2014 _2015 ،**

كان الهدف الباحث من خلال هذه الدراسة هو تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر و معرفة مدى تأثير سياسات التشغيل في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة، وقد توصل في دراسته إلى أن حجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي أكثر تأثيرا على معدل البطالة خلال فترة الدراسة .

- **بو قجان وسام ، واضح فواز ، " دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid) على معدلات البطالة في الجزائر "، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد: الثامن، العدد: الثاني ديسمبر 2021، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،** يهدف البحثان في مقالهما إلى بيان تداعيات الجائحة على معدلات البطالة في الجزائر وخلصا في مقالهما إلى أن جائحة كوفيد-19 عمقت من حدة البطالة في الجزائر .

- **بولعراس صلاح الدين، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كوفيد-19 بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، سبتمبر 2020، جامعة فرحات عباس سطيف** ، حيث هدف الباحث الى الكشف عن آثار جائحة كورونا الإقتصادية عالميا و محليا وخلص في مقاله إلى أن جائحة كورونا أزمة منقطعة النظير على إقتصادات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الإقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن تداعيات هذه الجائحة مما أدى تكبيد الإقتصاد العالمي خسائر ضخمة .
- **حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، " دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي " ،مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد 1 ، المجلد 6 ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ،الجزائر ، السنة 2021،** وقد هدف الباحثان في هذا المقال غلى التعريف بجائحة كورونا وكذا إبراز أهم التداعيات الإقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد على الصعيد العالمي وتوصلا في هذه الدراسة إلى أن أزمة الصحية لفيروس كورونا تحولت عبر عدة قنوات إلى أزمة إقتصادية .

ي – هيكل الدراسة :

و كان لزامنا أن نمهد لهذه المذكرة بمقدمة و تمهيد و يعقب ذلك فصلين و خاتمة ، فالتمهيد تناولنا فيه ظهور فيروس كوفيد-19 وتحوله الى أزمة عالمية و دخوله الجزائر، في حين كانت الفصول كالتالي:

الفصل الأول : الإطار النظري لآثار كوفيد 19 على ظاهرتي التضخم و البطالة

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول جائحة كوفيد 19

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول البطالة

الفصل الثاني : إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على مؤشري التضخم و البطالة

المبحث الأول : واقع جائحة كوفيد19 في الجزائر

المبحث الثاني : أثر جائحة كوفيد19 على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر

دون أن ننسى الخاتمة التي جاءت عبارة عن حوصلة البحث متضمنة أهم النتائج المتوصلة إليها و بعض التوصيات فيما يخص موضوع البحث .

الفـــــصـــل الأول:

الإطار النظري لجائحة

كوفيد 19 على

ظاهرتي التضخم

والبطالة

تمهيد :

شهد العالم مؤخرا حدثا صحيا نادرا، أثر على جميع الشعوب و الدول و هو تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، مخلفا خسائر مالية و بشرية يصعب إحصائها و التصدي لها، على أساس أن الأضرار الناتجة عنها لا تكون صحية فحسب، بل تشل الحركة الإقتصادية و تدفق رؤوس الأموال، و بالتالي قد تؤدي إلى إنهيار دول إن لم تستطع تحمل التبعات الإقتصادية للوباء،

وإرتبط الفكر القتصادي و الفكر المالي كلاهما بظاهرتي التضخم و البطالة ، وفي الكثير من الدراسات و الأبحاث ، و التي تعتبر من أهم المظاهر الإقتصادية التي إتسمت بها الإقتصاديات المتقدمة .

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية :

- المبحث الأول : تكلمنا فيه عن مفهوم ونشأة جائحة كوفيد-19 و مسارها، تأثيرها على الإقتصاد العالمي و إجراءات الحد من إنتشارها .
- المبحث الثاني : تطرقنا فيه الى تعريف التضخم، أنواعه، آثاره، النظريات المفسرة له، أسبابه و أساليب معالجته .
- المبحث الثالث : جاء فيه تعريف البطالة، أنواعها، آثارها، النظريات المفسرة لها، أسبابها و أساليب معالجتها .

المبحث الأول : عموميات حول جائحة كوفيد 19

واجه العالم أزمة صحية خطيرة ناجمة عن التفشي السريع لفيروس كوفيد-19 المستجد أطلق عليها جائحة كورونا، الأمر الذي بتطلب تضافر الجهود للحد من إنتشارها و السيطرة عليها و على تداعياتها ، حيث تتخطى آثارها السلبية الخسائر البشرية المتمثلة في الأعداد المتزايدة من الإصابات و الوفيات، لتمتد و تشمل العديد من من الآثار الاقتصادية الوخيمة، و سنحاول في ما يلي التعريف بهذه الجائحة، أنواعها، تأثيرها على الاقتصاد العالمي وكذا إجراءات الحد من إنتشارها .

المطلب الأول : مفهوم و نشأة جائحة كوفيد-19

تعتبر جائحة كوفيد – 19 حدث غير عادي وخطير على حياة البشر إنتشر في كافة أنحاء العالم.

أولا / نشأة فيروس كوفيد -19

في نهاية سنة 2019 توجهت أنظار العالم إلى الصين، وبالضبط إلى مدينة ووهان، حيث ظهر فيروس جديد أصطلح على تسميته فيروس كورونا Corinavirus، وهي تسمية مشتقة من الكلمة اللاتينية Corona والتي تعني التاج، لذا يسميه البعض الفيروس التاجي لكن تبقي تسمية فيروس كورونا الأكثر شيوعاً . وهو المسبب لمرض أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية إسم كوفيد -19 (Covid 19) وهو إختصار للتسمية Coronavirus disease 19 بمعني مرض فيروس كورونا، وأضيف الرقم 19 نسبة لسنة ظهوره في 2019 .

نما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين. حيث ظهر أولاً في الصين ثم إنتشر إلى بلدان أخرى، ومعظم الحالات مرتبطة بالسفر من الصين . وأدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و 23 جانفي 2020. لتحديد مستوى التهديد المرتبط بـ الفيروس على المستوى العالمي، وكان يعتبر معتدلاً في ذلك الوقت . وفي 30 جانفي 2020 وبناء على توصية من نفس اللجنة، أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن الفيروس التاجي المستجد جائحة عالمية، وأعلن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الإهتمام الدولي.

وقد سجل على المستوى العالمي إرتفاع رهيب ومستمر في عدد الإصابات والوفيات بالفيروس، ولاسيما في الفترة من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020 أين إرتفع عدد المصابين من 6.009 مصاب إلى 23.017.521 مصاب خلال أقل من 8 أشهر ، وكانت معظم الحالات في الأيام الأخيرة في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية، لكن الأرقام ترتفع في بؤر تفشي أصغر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وروسيا حاليا . كما ويتبين لنا أن معدل الوفيات العالمي بالنسبة للإصابات الفعلية قد وصل إلى ما يفوق 03 % يوم 21 أوت 2020، وهذه النسبة تعبر عن مدى خطورة الفيروس على صحة البشر .

تتواصل حالة القلق والخوف مع تزايد إنتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد –19 في العالم للشهر السادس على التوالي من سنة 2020، مع حصده العديد من الضحايا بين حالات الإصابة والوفيات ، والتأثير الكارثي على كافة مناحي الحياة صحيا واقتصاديا، ولا تزال دول العالم تكثف جهودها من أجل التوصل إلى علاج آمن أو مصل فعال يمكن من السيطرة على إنتشار فيروس كورونا كوفيد –19 لكن حتى الآن لم تكلل هذه الجهود بالنجاح الحقيقي[1].

ثانيا /مفهوم فيروس كوفيد– 19

لقد تعددت التعاريف حول فيروس كوفيد– 19 نذكر منها:

يعرف فيروس كوفيد–19على أنه: "أحد فصائل فيروس كورونا التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية و المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) ، و يسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا المستجد و يطلق عليه كوفيد– 19 "[2].

كما عرف على أنه: مرض معد يسببه فيروس كورونا ومنشؤه حيواني طبيعي، والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا – سارس –2 هو الخفافيش، وقد أكتشفت أول حالات عدوى بشرية بمرض كوفيد – 19 في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول / ديسمبر 2019[3].

وعرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: يعد فيروس كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي تصيب الإنسان، والتي تتسبب في العادة في أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل: متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويمثل كوفيد– 19 مرض معد يسببه آخر فيروس تم إكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، الذي ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحول هذا المرض إلى جائحة أثرت ولازالت تؤثر على العديد من دول العالم [4].

---

[1] سفيان خلوفي ، كمال شريط ، **" أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 على مؤشرات الإقتصاد العالميخلال الربع الأول من سنة 2020 مع الاشارة الى حالة الإقتصاد الجزائري "** ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 8 ، العدد 03، ديسمبر 2021 ، ص1653- 1654

[2] حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، **" دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي "** ،مجلة آفاق للدراسات الإقتصادية ، العدد 1 ، المجلد 6 ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ،الجزائر ، السنة 2021 ، ص 56

[3] أحمد فايز الهرش ، **" أزمة الإغلاق الكبير : الآثار الإقتصادية لفيروس كورونا كوفيد - 19 - "** ، مجلة بحوث الإدارة و الإقتصاد ، مجلد 2 ، عدد 2 خاص ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، السنة 2020، ص 119

[4] منظمة الصحة العالمية .،(2020) ، مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) :سؤال و جواب

أعراض المرض الشائعة :

تتمثل أعراض فيروس كوفيد – 19 – في الأعراض التنفسية و حمى وإرهاق و السعال الجاف و ضيق التنفس و صعوبات التنفس [1]، فيما تتمثل الأعراض الأخرى الاقل شيوعا ولكن قد يصاب بها بعض المرضى في : الآلام والأوجاع، إحتقان الأنف، الصداع، إلتهاب الملتحمة، ألم الحلق، الإسهال، فقدان حاسة الذوق أو الشم،ظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين،وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة تزداد بشكل تجريدي، ويتعافى معظم المرضى (نحو 80بالمئة)من المرض دون الحاجة الى علاج خاص[2]، وفي الحالات الأشد وطاة قد تتسبب العدوى الإلتهاب الرئوي و المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة و الفشل الكلوي و حتى الوفاة، و تزداد إحتمالات إصابة المسنين و الأشخاص الذين يعانون من مشكلات طبية أساسية مثل إرتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري، و قد توفى نحو 2 بالمئة من الأشخاص الذين أصيبوا بالمرض، و ينبغي للأشخاص الذين يعانون من الحمى و السعال و صعوبة التنفس التماس الرعاية الطبية [3].

ثالثا/ مفهوم جائحة كورونا كوفيد – 19

أعلنت منظمة الصحة العالمية (مارس 2020) أن فيروس كورونا او مرض كوفيد – 19 يشكل جائحة، و ذلك بعد وصول حالات المصابة إلى أكثر من 118 ألف حالة في 114 دولة .

ويعتبر الإعلان عن جائحة حدث غير عادي، فحتى فيروس سارس المنتمي إلى عائلة الفيروسات التاجية التي ينتمي إليها فيروس كورونا لم يصنف كجائحة، وإنما ظل عند مستوى الوباء، وآخر مرة إستخدمت فيها منظمة الصحة العالمية وصف "**جائحة** " كان خلال وباء إنفلونزا الخنازير عام 2009، ووفقا لتقرير في مجلة التايم الأميركية، فإن ذلك الإعلان أدى وقتها إلى إنتقادات مرادها إلى أن الوضع لم يكن خطيرا بما يكفي لتبرير إعلانه كجائحة؛ وتعني الجائحة بوجه عام الإنتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول ، و يشبر هذا المصطلح أيضا أن هذا المرض يتحدى السيطرة ، و هذا يفسر إنتشاره دوليا و عدم إنحصاره في دولة واحدة ؛ كما يشير تعريف الجائحة إلى جانب سياسي، من خلال إيصال رسالة إلى الحكومات و المنضمات في جميع أنحاء العالم، لأن المرض أصبحت له تداعيات إقتصادية، سياسية و إجتماعية على النطاق العالمي [4].

[1] حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 56
[2] كرغلي أسماء ، بلوناس عبد الله ، **" أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني - مع الاشارة الى حالة الجزائر– "** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلة 17 ، العدد 25 ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، السنة 2021 ، ص 367
[3] حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 56
[4] كرغلي أسماء ، بلوناس عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 367

إذن فيروس كوفيد -19 هو مرض يسببه نوع جديد من فيروسات كورونا، أكتشف أول مرة في2019 بمدينة ووهان الصينية، يمكن أن ينتقل الفيروس من شخص لآخر عن طريق الرذاذ المتناثر من الأنف أو الفم عند السعال أو العطس، وتتراوح أعراضه بين بسيطة إلى شديدة، وقد تظهر خلال يومين إلى 14 يوم بعد التعرض للفيروس، و من بين الأعراض : الحمى و السعال و ضيق في التنفس و الصداع وإلتهاب الحلق ...إلخ، و قد يسبب لبعض المصابين إلتهابا رئويا شديدا، بل قد يؤدي للوفاة، و في المقابل فإن بعض المصابين الآخرين قد لا تظهر عليهم أي أعراض .

المطلب الثاني: أنواع فيروس كوفيد 19 و مساره

خلال انشار فيروس كوفيد-19 ظهرت بعده عدة متحورات وطفرات مختلفة تجاوزت 10 طفرات الا ان أبرز ما أحدث خلل ورعب كان لأربع سلالات سنوضحها في المطلب التالي مع مساره عالميا.

أولا: أنواع فيروس كوفيد-19

أعلنت منظمة الصحة العالمية تخصيص مسميات بسيطة يسهل نطقها وتذكرها للتحورات "وتعرف أيضا باسم السلالات والمتغيرات(Variants) "الرئيسية لفيروس كورونا المسبب لـ"كوفيد-19"،وذلك باستخدام حروف من الأبجدية اليونانية، ومن بين أبرز السلالات الموجودة نذكر[1]:

- **سلالة ألفاAlpha**

تعرف سابقا باسم السلالة البريطانية،ومن أسمائها (B.1.1.7)،و(GRY) و(20I/S:501Y.V1) وترجع أولى العينات الموثقة إلى المملكة المتحدة،سبتمبر/أيلول 2020.

- **سلالة بيتاBeta**

تعرف سابقا باسم السلالة الجنوب أفريقية،ومن أسمائها (B.1.351) و (GH/501Y.V2)

- **سلالة غاما Gamma**

تعرف سابقا باسم السلالة البرازيلية،ومن أسمائها (GR/501Y.V3) و (20J/S:501Y.V3)

وترجع أولى العينات الموثقة إلى البرازيل،نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

- **سلالة دلتاDelta**

تعرف سابقا باسم السلالة الهندية،ومن أسمائها (B.1.617.2)و(G/452R.V3).

[1] البيان الصحفي لقناة الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2021/6/14 20/05/2022الساعة 17:22

وتعتبر هذه السلالات المتحورة (variants) هي نسخة من الفيروس تضم مجموعة من الطفرات،أي التغيرات في مادته الوراثية. وظهور نسخ متحورة من الفيروس ليس أمرا مفاجئا،بل عملية طبيعية،لأن الفيروس يتحور بمرور الوقت لضمان بقائه.

ويمكن تلخيص السلالات المذكورة سابقا في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): أبرز السلالات الناتجة عن فيروس كوفيد-19

تسمية السلالة وفقا لمنظمة الصحة العالمية	تسمية السلالة حسب (pango)	أولى العينات الموثقة	تاريخ التسمية
سلالة ألفاAlpha	B1.1.7	المملكة المتحدة	18 ديسمبر 2021
سلالة بيتاBeta	B.1.351	جنوب أفريقيا	18 ديسمبر 2020
سلالة غاما Gamma	P.1	البرازيل	11 جانفي 2021
سلالة دلتاDelta	B.1.617.2	الهند	ماي 2021

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا على البيان الصحفي لقناة الجزيرة/https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2021/6/14/2022/05/26 الساعة 20:36.

ثانيا: مسار جائحة كوفيد-19 عالميا خلال الموجات الثلاثة الأولى:

يمكن توضيح الموجات الثلاثة على مستوى القارات في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الاصابات والوفيات خلال الموجات الثلاثة للجائحة في العالم

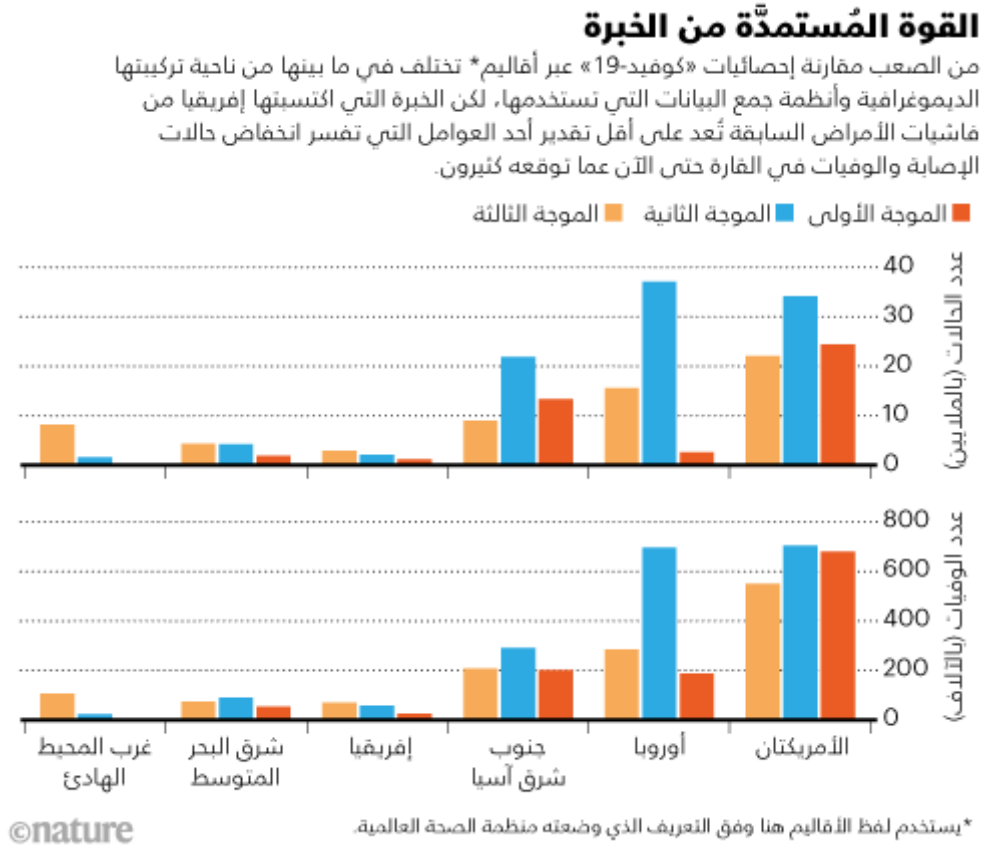

المصدر: https://arabicedition.nature.com/journal/2022/03/ 2022/05/26 الساعة 22:00

من خلال الشكل المبين نلاحظ أن الامريكيتان وجنوب شرق آسيا هما المتضررتان من الموجة الأولى بإصابات تراوحت بين 15 مليون الى 25 مليون اصابة تليها أوروبا بعدد أقل حوالي 6 مليون اصابة ثم شرق البحر المتوسط في المرتبة الرابعة بأقل من 3 ملايين اصابة تليها القارة الأفريقية بعدد لا يتعدى 1.5 مليون اصابة في الأخير غرب المحيط الهادي بـ 0 اصابة. أما فيما يخص الموجة الثانية نلاحظ أن القارة الأوروبية في المرتبة الأولى بعدد اصابات تجاوز السقف حيث بلغ 38 مليون مصاب والأمريكيتان هما الأكثر تضرر ابعد القارة الاوروبية بعدد اصابات يتجاوز سقف 35 مليون اصابة تليها جنوب شرق آسيا في عدد الاصابات بـ 21 مليون اصابة في المرتبة الرابعة شرق البحر المتوسط بـ حوالي 5 ملايين اصابة ثم القارة الأفريقية بعدد أقل لم يتجاوز 3 ملايين اصابة وفي الأخير غرب المحيط الهادي كانت بأقل عدد ممكن من الاصابات حيث لم تتجاوز المليون اصابة. اما الموجة الثالثة فكانت أقل ضررا بما سبقها لادراك الدول كيفية مواجهة مثل هذه الجائحة فكانت الأمريكيتان هما المتضررتان بالدرجة الاولى بعدد اصابات بلغ 21 مليون اصابة تليها القارة الأوروبية بعدد أقل حيث كان عدد الاصابات 15 مليون مقارنة بالأمريكيتان ثم جنوب شرق آسيا بـ 9 مليون اصابة أما المرتبة الرابعة فكانت لغرب المحيط الهادي بعدد اصابات بلغ 8 مليون اصابة أما المرتبة الأخيرة فكانت للقارة الأفريقية اقل من 5 مليون اصابة.

المطلب الثالث: أثر جائحة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي

تعتبر أزمة كوفيد-19 من أبرز الاحداث التي حدثت في القرن الواحد والعشرون نظرا لشدة خطورتها على الحياة البشرية وأثارها الاقتصادية السلبية على المعاملات الاقتصادية عبر العالم ومن أبرز الآثار كانت على ما يلي:

أولا /أثر الجائحة على التجارة العالمية

أدى الحجر الصحي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة، وأصاب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل[1]. وما يؤكد هذا ما صرحه البنك الاسيوي حول الاثار الاقتصادية للفيروس حيث أنه من المرجح ان تنخفض التجارة العالمية بمقدار 1.7 الى 2.6 تريليون دولار ومن جهة اخرى فان قطاع التصدير العالمي تكبد خسائر تفوق 50 مليار دولار وهذا نتيجة وباء كوفيد-19 (COVID -19)[2].

1/أثر الجائحة على أسعار السلع الأولية وخطوط التوريد في العالم

لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأمر جراء تراجع النمو الاقتصادي[3]. من جهة ومن جهة أخرى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 %. وكان الأثر الأكبر لهذه الجائحة على أسعار الطاقة حيث شهدت نزولا ساحقا في شهري مارس وأفريل خاصة في الربع الاول من عام 2020 ثم شهدت الاسعار انتعاشا جزئيا[4]. ونتيجة للترابط بين مختلف القطاعات وعلاقاتها بالقرارات السياسية فقد أثر تعطل الحركة على الملايين من الافراد ما أدى الى انخفاض الاستهلاك الصيني وهذا الاخير دفع بالضغط على الشركات متعددة الجنسيات وزعزعة البنى التحتية المختلفة من سياحة وترفيه والكترونيات...الخ ما ادى الى نقص العمالة الصينية وفي نتيجة ذلك تم تعطيل سلاسل التوريد وانخفضت أسعار السلع الاساسية[5] . وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] سفيان خلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2 لعمري خديجة وآخرون، **"أثر جائحة كوفيد-19 COVID- 19 على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي"** ، دراسة تحليلية، مقال، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر،2021،المجلد12،العدد 02،ص5.

3 بولعراس صلاح الدين، **" الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كوفيد-19 بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية "**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20،العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19،سبتمبر 2020، جامعة فرحات عباس سطيف ،ص 3.

[4] لعمري خديجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6- 13 .

5 ميلود بن خيرة ،سعيد طيب، **أثر جائحة كوفيد-19 COVID- 19 على الاقتصاد العالمي"**، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2،عدد خاص 2020،ص: 2.

الشكل رقم(2):مؤشرات أسعار السلع الاولية شهريا من 2019 الى غاية الثلاثي الثالث من 2021

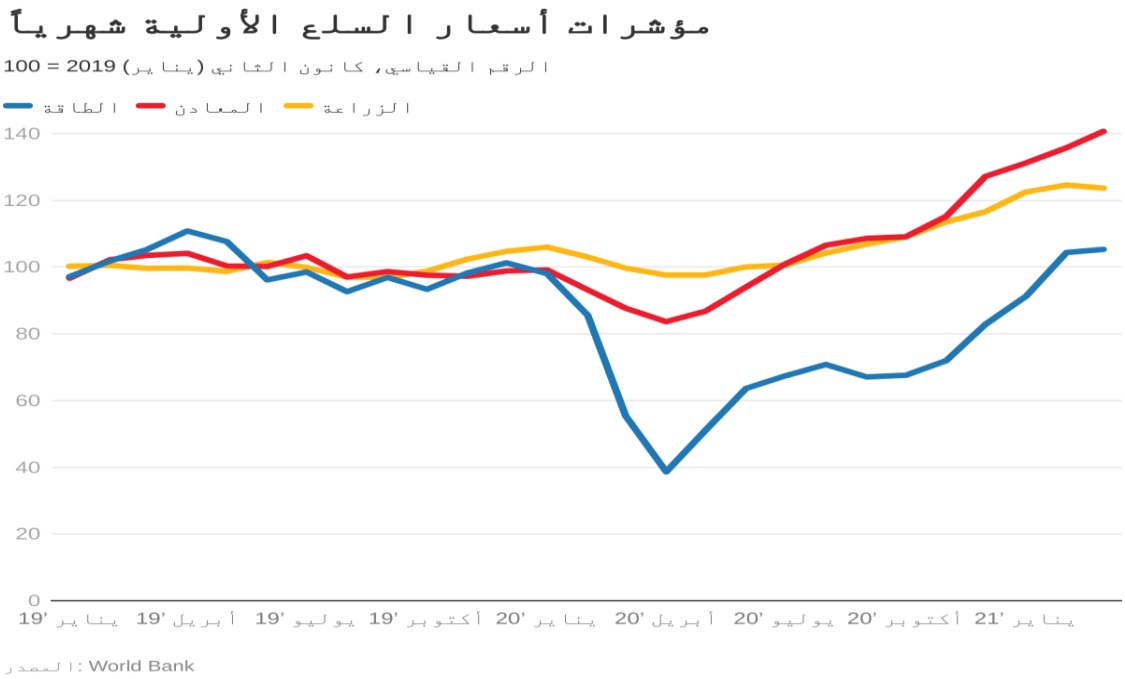

المصدر: البنك الدولي https://blogs.worldbank.org/ar/voices/afaq-aswaq-alsl-alawlyt-fy-8-jdawl-byanyt

2022/05/19 13:11

2/أثر الجائحة على أسعار النفط العالمي

تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كوفيد-19 للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط. ومن الملاحظ أن الطلب على النفط قبل تفشي الفيروس كان يتراوح حول ال100مليون برميل باليوم، وانخفاض الطلب عليه بحوالي10مليون برميل باليوم أيما يعادل 10%،وكان من المتوقع أن ينخفض بمقدار 30مليون برميل باليوم[1]. لكن ساعد الجمع بين الانتاج وانتعاش الاستهلاك على ارتفاع أسعار النفط جزئيا في الربع الثالث من عام 2020 [2].

ثانيا : أثر الجائحة على العمالة

قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس(81%) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار فرد[3] ،إلا إن هذه النسبة انخفضت لتصل الى 61% بسبب الرفع التدريجي للغلق[4]. حيث كان تأثيرها على العمالة في القطاعات المنظمة وغير المنظمة.

[1] سفيان خلوفي، مرجع سبق ذكره،ص6.
[2] لعمري خديجة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[3] بولعراس صلاح الدين ،مرجع سبق ذكره، ص 5.
[4] لعمري خديجة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ،ص 8.

أ- أثر جائحة كوفيد-19 على العمالة في القطاعات المنظمة

تأثرت القطاعات المنظمة بجائحة كوفيد-19 من خلال ارتفاع قوى تسريح اليد العاملة وانخفاض ساعات العمل والاجور، وقد بلغ عدد اعمال في هذه القطاعات ازيد من 1.3 مليار فرد اي ما يقارب 38% من اليد العاملة عالميا وبالتالي خسارتهم لأجر والعمل سيكون مدمرا لهم. والجدول التالي يبرز القطاعات المتأثرة بشدة في العالم:

الجدول رقم (2): القطاعات المتضررة من أزمة كوفيد-19

القطاعات	العمال
قطاع الاطعام والفندقة	144 مليونا
قطاع البيع بالجملة و التجزئة	582 مليونا
قطاع خدمات الاعمال والادارة	157 مليونا
قطاع التصنيع	463 مليونا

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير منظمة العمل الدولية https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922 2022/05/15 الساعة 12:00

ب-أثر جائحة كوفيد-19 على العمالة في القطاعات غير المنظمة

قدرت منظمة العمل الدولية أنه يوجد أزيد من 1.5 مليار فرد في العالم يعملون في القطاعغير المنظم اي ما يعادل تقريبا نصف الطبقة العاملة في العالم ويتمحور أغلبهم على الاقتصاديات الناشئة وهي الاكثر عرضة للخطر و صنفت أفريقيا من بين المناطق ذات الاعلى مستوى لتواجد مثل هذه الاقتصاديات.

ج -أثر جائحة كوفيد-19 على البطالة في العالم

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام 2020 وقبل أن يتفشى كوفيد - 19كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، وقدر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و 242 مليون وظيفة، كما قدر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار1.2 تريليون دولار إلى 1.8 تريليون دولار، كما أنه تم توقع زيادة البطالة العالمية بـ 25 مليون عاطل سنويا[1] وكما ذكرنا سابقا تراجع العمالة وانخفاض الاجور يخلق البطالة القسرية.

ثالثا : أثر جائحة كوفيد-19 على السياحة العالمية

باعتبار السياحة أحد أكبر ركائز الاقتصاد العالمي فأنها هي المتضررة الاولى من هذه الجائحة حيث تعتبر الصين من بين أبرز وأولى الاسواق الرائدة في العالم من حيث الانفاق الا ان تراجع الطلب على السفر ادى الى انهيار السياحة وتراجعها بشكل محسوس[2].

[1] بولعراس صلاح الدين،مرجع سبق ذكره،ص5.

[2] https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism يوم 2022/05/18.

المطلب الرابع : إجراءات الحد من إنتشارها

نظرا لسرعة إنتشار فيروس كورونا، وفي ظل عدم توفر علاج أو لقاح مؤكد لهذا الفيروس، أوصت منظمة الصحة العالمية (2020) بتوحيد الجهود لمواجهة جائحة كورونا بكل صرامة بفرض مجموعة من الإجراءات التقييدية والتدابير الوقائية أهمها العزل الذاتي، التباعد الإجتماعي وكذا الحجر الصحي، نتعرف عليها في ما يلي:

أولا : الإجراءات التقييدية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية [1]

1/ العزل الذاتي :

يعد العزل الذاتي إجراء مهم يطبقه الأفراد الذين تظهر عليهم أعراض كوفيد –19 لتجنب نقل العدوى للآخرين، ويقصد بالعزل الذاتي إلتزام الشخص المصاب بأعراض هذا المرض بيته وإمتناعه عنالخروج لا سيما الأماكن العامة، ويمكن أن يحدث هذا العزل بشكل طوعي أو بالإستناد إلى توصية من طرف مقدم الرعاية الصحية .

2/ التباعد الجسدي :

يعني التباعد الجسدي الابتعاد عن الآخرين جسديا، ذلك لأنه عندما يسعل شخص أو يعطس، فإنه يفرز من أنفه أو فمه قطيرات سائلة صغيرة قد تحتوي على الفيروس ، فإذا كان الأفراد متقاربين جسديا يمكن أن يتنفسوا هذه القطيرات، بما في ذلك فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد –19 إذا كان ذلك الشخص مصابا به، لذا توصي منظمة الصحة العالمية بالابتعاد عن الآخرين مسافة متر واحد (3 أقدام) على الأقل، وهي توصية عامة يتعين على كافة الأفراد تطبيقها حتى لو كانوا بصحة جيدة ولم يتعرضوا لعدوى كوفيد –19 مع تجنب التجمعات العامة.

3/ الحجر الصحي :

يعد الحجر الصحي إجراء يتبعه الأفراد الذين خالطوا فردا مصابا بمرض كوفيد –19 رغم عدم ظهور أي أعراض عليهم، وذلك بعزل أنفسهم عن الآخرين لفترة زمنية تحدد وفقا لفترة حضانة المرض –الفترة ما بين حدوث العدوى وظهور الأعراض وقد قدرت بـ14 يوما في حالة كوفيد–19، مع مراقبة أنفسهم لرصد أي أعراض قد تظهر عليهم أثناء فترة الحجر الصحي، فالأشخاص الذين يصابون بمرض كوفيد –19

[1] كرغلي أسماء ، بلوناس عبد الله ، مرجع سبق ذكره ،ص 368 -369

يمكنهم نقل العدوى إلى الآخرين فورا، لذلك من شأن الحجر الصحي أن يمنع إنتقال العدوى، كما يمنع انتشار المرض في الوقت الذي لا تكاد تظهر أي أعراض على الشخص .

وفي الواقع، فقد كان للحجر الصحي دورا كبيرا في التصدي للعديد من الأمراض التي حصدت أرواح الملايين على مر الزمن، وكشفت الدراسات أن الحجر الصحي يؤدي دوراحيويا في التحكم في إنتشار مرض كوفيد -19، مقارنة بأي تدابير وقائية أخرى تطبق من دونه، حيث أدى إلى إنخفاض معدل العدوى بنسبة تتراوح بين 44 % و 81 %، ومعدل الوفيات بنسبة تتراوح بين 31 % و 63 %، كما كان للجمع بين إجراءات الحجر الصحي والتدابير الوقائية الأخرى، مثل غلق المدارس ومنع السفر والإلتزام بالتباعد الإجتماعي تأثيرا أكبر في الحد من عدد الحالات التي تتطلب رعاية حرجة وكذلك عدد الوفيات، مقارنة بتطبيق إجراءات الحجر الصحي وحدها .

ثانيا : التوصيات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية

وبالإضافة إلى الإجراءات السابقة، أوصت منظمة الصحة العالمية (2020) بإتباع التوصيات التالية [1]:

1. **النظافة** : المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بغسلهما بالماء والصابون أو فركهما بمطهر كحولي، للتخلص من الفيروسات التي قد تكون على اليدين، بالإضافة إلى تغطية الفم و الأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس مع التخلص من المنديل بعد إستعماله فورا .

2. **تجنب الأماكن المزدحمة** : لأنه عندما يحتشد الناس في أماكن مكتظة تزداد إحتمالات مخالطة فرد مصاب بمرض كوفيد -19، ويصعب الحفاظ على مسافة متر واحد (3 أقدام) بينهم .

3. **تجنب لمس العينين، الأنف والفم:** ذلك لأن اليد تلامس العديد من الأسطح ويمكنها إلتقاط الفيروسات ونقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم ، التي تعتبر منافذ يمكن للفيروس أن يدخل منها للجسم .

4. وضع الكمامة عند التوجه إلى مرفق الرعاية الصحية ، مع تجنب لمس الأسطح المحيطة .

ثالثا : التدابير التي إتخذتها بعض الدول :

فيما يأتي بعض الإجراءات و التدابير التي قامت بها الدول لتلافي إستفحال العدوى فيها والحد من إنتشار المرض [2]:

- ألغت الدول الأنشطة والفعاليات الرياضية والثقافية بهدف التقليل من الإحتكاك بين الناس .

[1] نفس المرجع السابق ، ص369

[2] أحمد فايز الهرش ، مرجع سبق ذكره ، ص120 - 121

- أوقفت العمل بالعديد من القطاعات التجارية والإقتصادية والخدمية خاصة تلك التي تتطلب إحتكاك مباشر مع المستهلك مثل صالونات التجميل والمطاعم والنوادي الرياضية .
- أغلقت المحلات التجارية لفترات متباينة لتجنب التداخل والتقارب الذي يحدث عادة بين أصحابها وزبائنهم .
- إغلاق المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومراكز تعليمية وثقافية حيث تم تعطيل دوام الطلبة في غالب أيام الفصل الثاني وتم اعتبار التعليم عن بعد هو الوسيلة المعتمدة للتعليم في هذا الفصل .
- إغلاق مدن ومناطق : حيث منعت سلطات دول مواطنيها الإنتقال بين المدن لتقليل إنتشار العدوى وقامت بإجراء عملية إغلاق كامل لمناطق، وتطبيق سياسة الحجر الصحي الإجباري عليها خاصة تلك المناطق التي إنتشرت فيها حالات عديدة .
- إغلاق الحدود أمام حركة المسافرين ذهابا وإيابا لمنع إنتقال العدوى ولحاجة القادمين الجدد لفحوصات ومشاف وحجر صحي قد تعجز عنه أجهزة الدولة .
- إغلاق الدوائر والمؤسسات الحكومية حيث يمثل موظفو الدولة عددا كبيرا من القوى العاملة خاصة في دول الشرق الأوسط ؛ فتعطيل المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري الذي من الممكن تأجيله أو إجراؤه الكترونيا يعني تقليل من حركة الشوارع والنقل العام مما يقلل من الاحتكاك وبالتالي الحد من نقل العدوى .
- إغلاق الأسواق التجارية الكبرى من مولات ومعارض ترويجية للمنتجات وغيرها .
- توقف وسائط النقل البري والبحري والجوي في العديد من المدن والمناطق لتقليل حركة الأفراد وبالتالي الحد من إنتشار العدوى أو جعل الإنتقال بينها بتصريح خاص .
- التشغيل الجزئي لقطاعات التزويد الغذائي أو إلزام المؤسسات الغذائية بالعمل ضمن حد أدنى من قواها العاملة .
- الإلزام بارتداء الكمامات والقفازات عند دخول مراكز التسوق أو التنقل .
- تشغيل عدد كبير من التطبيقات الذكية لتشكل بديلا جزئيا عن بعض الخدمات والإجراءات الورقية والروتينية الإدارية مما يقلل من التعامل المباشر ب متلقي الخدمة .
- منع حركة السيارات الخاصة أو وضع قيود على حركتها بأيام محددة كإعتماد فكرة الرقم الفردي والزوجي للتنقل في أيام محددة أو تقييد حركتها بالقطاعات الطبية والأمنية فقط .
- إقرار تعليمات وأنظمة وقوانين للتعامل مع المستجدات الإقتصادية و الإجتماعية الطارئة بسبب أزمة الفيروس.

- إغلاق المكاتب الحقوقية من مكاتب المحامين والقانونيين والمستشارين وكذلك قامت السلطات بإغلاق العيادات الطبية المتخصصة لتوجيه الجهد الطبي كله إلى معالجة المرضى المصابين بالفيروس و إجراء الفحوصات و الإشراف على المرضى في المشافي المخصصة .

المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم من بين أخطر الأمراض التي تصيب اقتصاد الدول كونه يقو بإخلال توزان كل البنى التحتية للدول وفي هذا المبحث سنتطرق الى معرفة التضخم وأبرز النظريات المفسرة له وكيفية قياسه وعلاجه وماهي الآثار التي يخلفها.

المطلب الأول :تعريف التضخم و قياسه

في هذا المطلب سنتعرف على ماهية التضخم وكيفية وطرق قياسه.

أولا: تعريف التضخم :

يختلف العلماء في تعريف التضخم ولكن يتفقون في نقاط متعددة وهذا ما يبينه التعاريف التالية[1]:

- هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية بسبب ارتفاع الاسعار الى مستويات عالية،تزداد سرعة دوران النقود وتتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة و يقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط.
- وهو عبارة عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات وبين الطلب الفعال عليها الامر الذي يعني في وجود فجوة لصالح المعروض من السلع والخدمات مقارنة بالقدرة الشرائية للسكان .

التضخم وفقا لذلك يحدث عند ظهور زيادة اضافية في حجم الطلب الفعال لا يواكبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات.

- وفي قول آخر: ينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار و نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وهو زيادة كميه النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود[2].

[1] اياد عبد الفتاح النسور،**"المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة،عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع"**،الطبعة الثانية،2015،ص 289

[2]. حسين بن سالم جابر الزبيدي، **"التضخم والكساد،عمان،مؤسسه الوراق للنشر والتوزيع"**،الطبعة الاولى،2011،ص 34،33.

- كما يعرفه (EMIE. JAMES) التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهو زيادة النقود او وسائل الدفع الاخرى على حاجة المعاملات.
- و بدوره قال (G.OLIVE) أن التضخم هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، و ليس إرتفاع أسعار بعض السلع (إرتفاعا يولد إرتفاعات أخرى)[1].

مما سبق يمكن القول أن التضخم هو كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي الى زيادة في المستوى العام لأسعار، أي أن التضخم يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع والخدمات.

- **مصطلحات خاصة بالتضخم:**

وهنا يميز الإقتصاديون بين مجموعه من الاصطلاحات التي تندرج تحت مصطلح التضخم تشمل ما يلي[2]:

– تضخم الأسعار: المفرد والمستمر في المستوى العام لأسعار،شاملا أسعار المستهلك وأسعار الفائدة.

– تضخم الدخل: ويتمثل في إرتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

– تضخم التكاليف:ويعبر عن إرتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومة،أول مشروعات الإنتاجية.

– تضخم النقدي:ويعبر عن المبالغة في إصدار العملة النقدية (زيادة عرض النقد) .

تضخم الإئتمان المصرفي: ويعبر عن التضخم الناتج عن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي المحلي.

ثانيا : قياس التضخم

لحساب معدل التضخم أو مقدار التغير في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة،يمكن استخدام مفهوم الأرقام القياسية وأهمها[3]:

1- الرقم القياسي الأولي:

وهو يقيس التغير النسبي لسعر السلعة/ المجموعة السلعية بين فترتين هما:

فترة الأساس وفترة المقارنة ويعبر عن هذا الرقم بالصيغة التالية:

[1] نفس المرجع السابق، ص 34
[2] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع سبق ذكره،ص 290.
[3] نفس المرجع السابق ، ص 302-304.

$$I_{n/0} = \frac{P_n}{P_0} 100\%$$

حيث ان:

P_nفترة المقارنة،

P_0فترة الاساس.

2- **مؤشر لاسبير التجميعي الأسعار:**

وهو الرقم القياسي التجميع الأسعار المرجح بكميات سنة الاساس ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$\pi = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} 100\%$$

حيث ان:

P_0يعبر عن سعر السلعة في سنة الاساس،

P_1 يعبر عن سعر السلعة في سنة المقارنة،

Q_0 عن كمية السلعة في سنة الاساس،

و Q_1 يعبر عن كمية السلعة في سنة المقارنة.

3- مؤشر باش التجميعي الاسعار:

وهو الرقم القياسي التجميعي لأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة.

$$I_p = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} 100\%$$

4- رقم فيشر:

وهو الرقم القياسي التجميعي لأسعار المرجح بكميات سنتي الاساس وسنة المقارنة:

$$I_f = \sqrt{I_r I_p}$$

المطلب الثاني: انواع التضخم آثاره

سنحاول في هذا الجزء ابراز أهم أنواع التضخم الموجودة والتي تصادف معظم الدول من جهة ومن جهة أخرى سنتكلم عن آثاره التي تمص القطاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أولا:أنواع التضخم:

تصنف انواع التضخم وفقا لقيمة الزيادة في المعدل العام للأسعار،وقد تصنف وفقا للمصدر الذي يسبب التضخم ويصنف الاقتصاديون هذه الانواع كما يلي[1]:

1- التضخم الزاحف (العادي):

تعاني منه معظم دول العالم كونه ينتج عن زيادة حاجات ومتطلبات السكان بسبب الزيادة في حجم السكان فتضطر الدولة الى تمويل جانب من الانفاق الاستثماري لتلبية حاجاتهم عن طريق اصدار نقود بلا غطاء الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار. يكون هذا النوع من التضخم بمعدلات منخفضة نسبيا ولكنه مستمر وهو يختلف في فترات المناسبات والاعياد والسياحة عن الفترات الاعتيادية الاخرى التي ينخفض فيها حجم الاستهلاك.

اسباب التضخم الزاحف:

عموما يمكن تلخيص الاسباب التي تؤدي الى ظهور التضخم الزاحف في ما يلي:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم دون ان يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.

- تمويل قسم من الانفاق العام عن طريق اصدار النقود بدون غطاء من الانتاج او رصيد من الذهب والمعادن الثمينة الاخرى.

- عدم مرونة الطاقة الإنتاجية لزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال.

2- تضخم المتسارع (المتسلسل):

يشبه التضخم الاصيل ولكنه يحدث في الفترة التي تشهد انخفاضا في الانتاج حيث تبدا اسعار السلع والخدمات بالارتفاع قليلا فقد تستمر في ذلك بشكل يثير القلق لدى المستهلكين وهم الذين يلجؤون الى محاولة التخلص من النقود السائلة التي بحوزتهم لصالح شراء السلع والخدمات التي تفوق حاجتهم خاصه

[1] المرجع السابق ص 293.

شراء السلع الملموسة وهو ما قد يؤدي الى زيادة معدل التضخم اكثر بسبب هذا التصرف وتزدهر هذه الحالة في فترات عدم الاستقرار السياسي والحروب والثورات تحديدا.

3- التضخم الجامح:

وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا الاقتصاد الوطني،إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر و سريع يصعب السيطرة عليه مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

4- التضخم غير الجامح:

ويكون أقل خطورة،حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل،ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي) .

5-التضخم المكبوت:

هو التضخم الذي تحدد الدولة فيها سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية[1].

6-التضخم المستورد[2]:

ويظهر هذا النوع عندما ترتفع اسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها في بلد المنشأ او بسبب ندرة العرض فيها جراء الكوارث الطبيعية او الأزمات الاقتصادية وبالنهاية ترتفع أسعار السلع المستوردة بنسب اكبر ويعد ارتفاع اسعار النفط الخام في الدول الصناعية السبب الابرز لارتفاع اسعار السلع في الدول المستوردة له و خاصة النامية منها.

7-التضخم الركودي [3]:

في فترات الركود (الكساد) الاقتصادي ينخفض حجم الطلب الكلي عن المستوى الطبيعي بشكل واضح وملموس وفيه ينخفض مستوى التشغيل وبحسب العلاقة الايجابية بينهما تزداد معدلات البطالة وفي ظل وجود مؤسسات محتكرة لا يوجد هناك ما يشير الى تخفيض اسعار بيعها بسبب الحالة الاقتصادية السائدة وهو ما يعني ارتفاع كلا من الاسعار ومعدلات البطالة بسبب قيام الشركات المحتكرة بتخفيض مستوى التشغيل لديها.

---

[1] رانيا الشيخ طه،**"التضخم أسبابه،آثاره،وسبل معالجته،سلسلة كتيبات تعريفية "**،العدد (18)،موجه الوطن الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي،صندوق النقد العربي 2021.

[2] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع سبق ذكره،، ص296،295.

[3] المرجع السابق ص 296.

ثانيا: آثار التضخم

يمكننا توضيح اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ بسبب التضخم وهي على النحو التالي:

أ. الآثار الاقتصادية:

- التأثير السلبي على اصحاب الدخل المحدود للعمال والموظفين وانخفاض الدخل الحقيقي لهم (معدل الاجور)يسبب انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ويصبح هناك بالتالي عدم تناسب بين ارتفاع الاسعار والاجور.
- التضخم يربك المنتجين وخطط الانتاج بسبب الحلقة المفرغة التي تدخل فيها الاجور والاسعار.
- تزداد ارباح المنتجين والمنظمين والاستثمارات القائمة بينما تتضرر مصالح المستثمرين الجدد بسبب ارتفاع تكاليف التأسيس وشراء المدخلات الإنتاجية والرأسمالية الجديدة ان كان ذلك مؤقتا في بداية الاستثمار فقط.
- التأثير الايجابي على المدينين بسبب ارتفاع الاسعار وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود جراء التضخم وهنا فإن المديونين يسددون قروضهم بقيم اقل من تلك التي يحصلون عليها في بداية الاقتراض.
- تأثير السلبي على الدائنين بسبب خسارتهم لجزء من النقود التي يستردونها كونها تمكنهم من شراء كميات اقل من السلع والخدمات مقارنة بالسابق.
- التأثير السلبي على قيمة النقود وهذا يلغي الكثير من الوظائف التي تمارسها في الاقتصاد حيث لا تعد النقود صالحة كمقياس للقيمة او مخزنا لها ويفضل الافراد الاحتفاظ بأصول اخرى اكثر جدوى او امانا من النقود السائلة كالعقارات والمعادن والاراضي او الاحتفاظ بعملات أجنبية اخرى كالدولار مثلا.

ب. الآثار الاجتماعية:

- زيادة مستوى الفقر وبالتالي زيادة حجم الفئات المحرومة في الدولة.
- تدني مستوى الامان الاجتماعي حيث تنتشر السرقة وتزداد معدلات الجريمة وينتشر الفساد المالي والاخلاقي.

ج. الآثار السياسية[1]:

- انتشار المظاهرات والاعتصامات المطالبة بتخفيض الاسعار وزيادة مستوى الاجور.

[1] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع نفسه،ص 297،298

ربما تصل الامور الى العصيان المدني العام وانهيار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك،فما يحدث حاليا في الدول العربية يعود في جزء كبير منه الى الافراط في رفع الاسعار الناجم عن غياب الرقابة الحكومية على التجار و المنتجون، و الفساد المالي والاداري واستغلال السلطة.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

هنالك العديد من أنواع التضخم التي تتعدد أسباب حدوثها ومدى حدة تأثيراتها وأن هنالك العديد من النظريات تبحث عن السبب الأصلي لظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار لغرض وضع السياسات العلاجية لها وفي هذا المطلب سنتعرف على أبرز النظريات المفسرة للتضخم التي يمكن تلخيصها في نظريات الطلب ونظريات العرض والنظرية الهيكلية[1].

أولا / النظرية الكمية للنقود

يُفسر التضخم وفقًا للنظرية الكمية بأنه زيادة في كمية المال المتداول ما بين الأفراد والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة في ارتفاع الأسعار؛ وذلك بسبب زيادة الطلب على المواد والخدمات في الوقت الذي لا يتم فيه تلبية هذه الزيادة في الطلب من قبل المصانع المنتجة لهذه المواد أو موردي الخدمة. وقد تعرضت هذه النظرية الى عدة انتقادات منها:

- تقوم نظرية كمية النقود تقوم على عالقة ميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود على الأسعار في الاقتصاد الوطني بصورة متناسبة، فقد ترتفع الأسعار لأسباب حقيقية وليس نقدية كما هو الحال في البلدان النامية.
- أن المتغيرات التي تتضمنها المعادلة الأساسية لنظرية كمية النقود ليست مستقلة بعضها عن البعض كما تفترضها النظرية وأن هنالك فروض أخرى للنظرية لا تتصف بالواقعية كفرض ثبات الحجم الحقيقي للأنتاج وثبات سرعة تبادل النقود .
- تجاهل النظرية لدور النقود كمصدر للقيمة وتبنيها الرأي الذي يعدها كمصدر للتبادل فقط، كما أن هنالك صعوبة في تطبيق قانون العرض والطلب على النقود لتحديد قيمتها للطبيعة الخاصة للنقود.

ثانيا /النظرية الكينزية

سُميت بالنظرية الكنزية نسبةً إلى من أوجدها؛ وهو المُفكر البريطاني جون مينارد كينز، حيث طرح نظريته في الثلاثينيات والتي تُعرف باسم (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال)، والتي تفسر مفهوم التضخم على أنه بغض النظر عن دخل الفرد المالي والزيادات التي قد يحصلها من عمله فهو يميل كل

[1] سعود جايد مشكور العامري، **"محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق"**، الطبعة الثانية، 2014، ص 13

الميل إلى تثبيت معدل استهلاكه وإنفاقه ويعمل على ادخار الباقي، مما يؤدي إلى زيادة في نسب المال المدخر، وستنخفض معدلات تداول المال، مما سيؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم.

ثالثا /النظرية النقدية الحديثة

فسر الاقتصادي ميلتون فريدمان ظاهرة التضخم على أنها مسألة متعلقة بكمية النقود المتداولة بين الأفراد، وأنها ظاهرة نقدية تحدث عندما تزداد كمية الأموال المتداولة ما بين الناس بطريقة ملفتة للنظر. ولا يصاحب هذه الزيادة أي عملية تحسين وتطوير للإنتاج المحلي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأسعار؛ وذلك لكي تتناسب مع كمية المال المعروض، وحينها تحدث ظاهرة التضخم.

رابعا /نظرية تجنب التكلفة[1]

من المعروف أن سعر أي سلعة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتكلفة إنتاجها وتصنيعها، وبالتالي فإن أي زيادة في تكلفة المواد سيؤدي إلى زيادة في الأسعار؛ وذلك ليعوض المنتج أو المُصنع النفقات الجديدة التي ترتبت عليه، وفي الوقت ذاته لا يعمل على زيادة أجور العمال وخصوصًا عندما يدفعهم إلى أقصى طاقة تشغيلية، وسيؤدي ذلك إلى حدوث تقشف مالي وستحدث ظاهرة التضخم؛ لأن السلع التي تم رفع سعرها لن تجد من يشتريها بالكميات المتوقعة.

خامسا /النظرية البنيوية[2]

تحدث ظاهرة التضخم وفق النظرية البنيوية أو الهيكلية التي يعتمد عليها اقتصاد الدولة عندما تزيد الفجوة ما بين صادرات الدولة وارداتها، وتحدث بشكل خاص في الدول ذات الاقتصاد الضعيف، بحيث لا تمتلك المقدرة على تصنيع جميع السلع التي عليها طلب من قبل الأفراد مما يدفعها ذلك إلى زيادة نسبة الواردات لتعمل على سد هذه الفجوة الحاصلة. كما تزيد الدولة وارداتها لإشباع احتياجات الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى عدم حصول أي زيادة في أجور العمال، وسيدفع أهل الريف والقرى النائية إلى الهجرة للمدن الكبيرة؛ وذلك بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية في المناطق الريفية.

[1] https://mawdoo3.com/ يوم 2022/05/22 الساعة 20:23.
[2] https://mawdoo3.com/ يوم 2022/05/22 الساعة 20:23.

المطلب الرابع: أسباب التضخم وأساليب علاجه

في هذا المطلب سنتعرف على أسباب التضخم وكيفية علاجه

أولا: أسباب التضخم

تبين الادبيات الاقتصادية ان التضخم ينشأ بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية المختلفة ومن ابرزها ما يأتي [1]:

- التضخم الناتج عن الطلب:الذي ينشأ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي (القوة الشرائية) مقابل ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات.
- التضخم الناجم عن التكاليف: و ينشأ هذا النوع بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في مؤسسات الاعمال حيث قد تقوم الادارات برفع رواتب اجور العاملين فيها كما قد ترتفع الايجارات والاشتراكات... الخ.
- التضخم الناتج عن التغيرات الكلية في الطلب الكلي او النقدي،فالمبالغة في الطلب يجعل الاسعار قابلة الارتفاع وليس للانخفاض حتى في حالة انخفاض الطلب.
- التضخم الخارجي:فهناك الكثير من الدول التي يفرض عليها عقوبات وحصار اقتصادي من قبل القوى الدولية العظمى وحيث ينعدم فيها الاستيراد ويقل العرض الكلي من السلع والخدمات،خاصة اذا لم تكن دولة تمتع بموارد ذاتية تمكنها من انتاج احتياجاتها والنتيجة المباشرة زيادة معدل التضخم الى مستويات مرتفعة جدا.
- زيادة الفوائد النقدية: ويرجع بعض الباحثين ان الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية (الحقيقية)من احد اهم اسباب التضخم وقبل ذلك اشار كينز ان ذروة النشاط الاقتصادي تبلغ عندما يصل معدل الفائدة الى الصفر.
- ينتج التضخم عن الاختلال في العلاقات السعرية بين اسعار السلع والخدمات منوبين اسعار عناصر الانتاج (ارباح وتكاليف المنتجين، أجور العاملين، وريع الاراضي) من جهة اخرى.
- قد يكون التضخم ناجم عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي وفي كثير من الاحيان قد يكون التضخم مستورد وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها اسعار البترول.
- قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الاكثر تأثيرا على التضخم مقارنة بالبعد الاقتصادي الذي يعد تابعا للعلاقات السياسية.

[1] اياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ،ص 289 .

ثانيا: أساليب علاج التضخم

يمكن الحد من التضخم باستخدام حزمة من الاجراءات التي توفرها السياستين المالية والنقدية وذلك على النحو التالي:

1/ السياسة المالية[1]:

تتولى وزارة المالية في الدول مسؤولية وضع وتنفيذ هذه السياسية من خلال ما يلي:

– قيام وزارة المالية ببيع السندات الحكومية او آذونات الخزينة الى الجمهور،حيث يعمل هذا الاجراء على سحب جزء من النقد المتوفر في السوق وبشكل غير مباشر يعني سحب جزء من القوة الشرائية المتاحة للإنفاق الاستهلاكي، و بالتالي يقل الطلب وينخفض معدل التضخم.

– زياده معدل الضرائب على السلع عموما لتخفيض قدرة السكان على الانفاق وربما يعد تخفيض الانفاق على السلع الكمالية و هو المستهدف من هذا الاجراء لأن أصحاب الدخول المرتفعة سوف يستمرون بشراء هذه السلع.

– تخفيض الانفاق الحكومي من شأنه تخفيض النقد المتداول ايضا.

– تحسين مستوى اداء إدارة الدين العام في الدولة.

2/ السياسة النقدية[2]:

تتولى البنوك المركزية في الدول مسؤولية وضع وتنفيذ هذه السياسة من خلال ما يلي:

أ/الأدوات الكمية : وذلك من خلال:

– زيادة سعر إعادة الخصم بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للبنوك بهدف تقليل حجم السيول المتداولة في السوق وتقليل حجم الانفاق لتقليل معدل التضخم.

– دخول البنوك المركزية الى السوق بائعا للأوراق المالية الحكومية كالسندات والآذونات وذلك من اجل سحب جزء من السيول النقدية المتاحة بين الافراد.

– زيادة نسبة الاحتياط القانوني على الودائع المتاحة لدى البنوك المركزية بهدف تخفيض القدرة الائتمانية للبنوك وتقليل حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد.

[1] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع نفسه،ص291

[2] دحان كنزة، سلوكي كريمة، **"فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم راسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2015"**،مذكرة غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر جامعة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2016-2017،ص 16.

ب /الأدوات النوعية: و تشمل ما يلي[1]:

– الإقناع والإغراء والتأثير الأدبي على مدراء البنوك التجارية بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات والقروض الممنوحة للأفراد.

–استخدام سياسة استهداف التضخم كأحد المفاهيم الحديثة لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وهي تتمثل في الإعلان الصريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية،هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة. ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد،أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير ،وتحقيق استقراره في الأجل الطويل.

ج/ إجراءات أخرى وتشمل:

- أسعار الفائدة على القروض: وهي تمثل تكلفة الائتمان المتاح في القطاع المصرفي،وهي ترتفع عندما يزداد الطلب على رأس المال في حالة الرواج الاقتصادي،بسبب توفر الفرص الاستثمارية الجاذبة لرجال ومؤسسات الأعمال. ترتفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل أكثر من أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل،وذلك خلافا للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من تلك على القروض قصيرة الأجل. تتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل من أبرزها: معدل التضخم،والعرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض،وأسعار صرف العملة الوطنية.
- تشجيع الادخار ،ورفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- زيادة الإنتاج والواردات على حساب الصادرات بهدف زيادة العرض المتاح من السلع والتحكم في الأجور النقدية للمحافظة على الانخفاض في التكاليف.
- الرقابة الحكومية على الأسعار من خلال وضع السقوف السعرية؛ التي تحد من الارتفاعات المبالغ فيها أثناء فترات عدم الاستقرار الاقتصادي.

د. رأي الاقتصاد الإسلام يفقد ركز على بعض الوسائل التي تعالج هذه الظاهرة أهمها [2]:

- فرض الزكاة: بحيث تؤدي إلى محاربة البطالة،وتقييد رأس المال غير المنتج.
- تنظيم التسعير: بحيث تلغي ظاهرة السوق السوداء وتحدد الأجور والأرباح.
- ترشيد الاستهلاك عن طريق تحريم الإسراف والتبذير وتحريم الاستهلاك التصريفي،والتوسط والاعتدال في الإنفاق.
- تحريم الربا: بحيث تؤدي إلى تصحيح توظيف النقود وعدم الإفراط في اشتقاق النقود وانخفاض تكلفة السلع.

[1] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع نفسه ص 299.
[2] اياد عبد الفتاح النسور،مرجع نفسه ، ص 301.

- تحريم الاحتكار: فالاحتكار يؤدي إلى تكوين شركات احتكارية تقيد العرض وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفسد آلية السوق.

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول البطالة

تعتبر البطالة أحد اخطر المشكلات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم باختلاف مستوياتها سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في عدد العاطلين، وإنما في هدر الطاقات الإقتصادية المتاحة الغير مستغلة من الطاقة الإنتاجية للمجتمع ولكون هذه المشكلة لها أبعاد تاريخية و جغرافية عبر التطور الإقتصادي، فإن الإقتصاديين عجزوا على إعطاء مفهوم موحد و مدقق للبطالة، و هذا بسبب إختلاف أنواعها، و إختلاف وجهات النظر في تفسير و علاج البطالة .

المطلب الأول : تعريف البطالة و قياسها

توجد تعاريف مختلفة للبطالة من حيث الصياغة لاكنها تحمل مضمونا و معنى واحد وكما أن هذه التعاريف تتبع طريقة واحدة لقياس حجم البطالة، إلا أنه تتلخص في صعوبة قياسها .

أولا : تعريف البطالة: لقد تعددت تعاريف البطالة نذكر منها :

المفهوم العلمي للبطالة :

هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه إستخداما كاملا أو أمثلا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه ومن خلال هذا التعريف نمير بعدين للبطالة فالأول يتمثل في عدم الإستخدام العام للقوة العاملة أما الثاني يتمثل في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة ، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية متوسطة للفرد[1].

عرف المكتب الدولي للعمل البطالة سنة 1982 خلال الملتقى الدولي حول إحصائيات العمل والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي[2]:

– المعيار الأول " بدون عمل " : و يعني إنعدام تام للعمل أثناء فترة الإستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لميعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة .

– المعيار الثاني " متاح للعمل " : لكي يصف الشخص كعاطل عن العمل يجب أن يكون متاحا للعمل ، يعني أن يكون قادرا و مستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة خلال فترة البحث عن العمل .

– المعيار الثالث " يبحث عن العمل " : يطبق على الأفراد الذين إتخدو خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة زمنية معينة و هذا للدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل،نشر إعلانات البحث عن العمل.

---

[1] علي عبد الوهاب نجا ، **" مشكلة البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها "** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2005 ،ص 3

[2] ناصر دادي ، عبد الرحمان العايب ، **"البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد "** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص46 ، 47

تبنى البنك الدولي للعمل سنة 1982 خلال الملتقى الدولي الثامن عشر حول إحصاءات العمل، أنه يعتبر العاطل عن العمل كل شخص في سن العمل (15سنة وأكثر) وتتوفر فيه ثلاث معايير أساسية[1]:

-"بدون عمل": أي انعدام تام للعمل خلال فترة الإستبيان، ويعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يشغل وظيفة مأجورة (موظف) أو غير مأجورة (يعمل لحسابه الخاص).

-"متاح للعمل": أي قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال الأسبوعين المقبلين، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمزاولته في فترات لاحقة.

-"يبحث عن عمل" : هذا المعيار ينطبق على الأفراد الذين إتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، أو الذين وجدوا وظيفة سيبدؤون في مزاولتها في غضون ثلاث أشهر.

كما عرفه الديوان الوطني للإحصائيات: يعتبر عاطلا كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل، وتتوفر فيه المواصفات التالية[2] :

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي (لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة خلال إجراء التحقيق الإحصائي).
- أن يكون على إستعداد تام للعمل.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقام بالإجراءات اللازمة للعثور على وظيفة .

و بناءا على التعاريف السابقة للبطالة نقول عن الفرد بأنه "بطالا" إذا توفرت فيه ثلاثة مميزات وهي أن يكون: الفرد بدون عمل، باحثا و قادرا على العمل و راغبا فيه عند الأجر السائد.

الشكل رقم (3) : يوضح العاطلون عن العمل

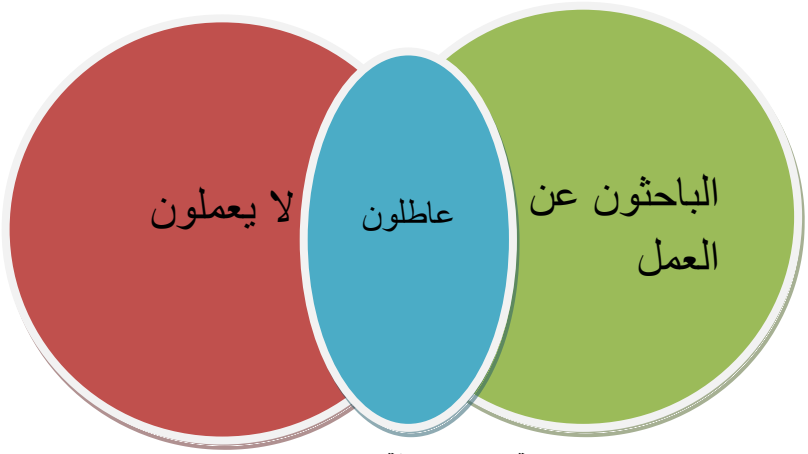

المصدر: رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، العدد 226 الكويت ،1997، ص30.

الشكل أعلاه يظهر لنا ان العاطلون عن العمل هم الفئة التي لا تعمل ولكنها تبحث عن العمل.

[1] سمية بلقاسمي ، **" اشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري "** اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، شعبة اقتصاد مالي ، جامعة باتنة 1 ،2017/2016 ، ص 3.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس ، وليد اسماعيل السيف ، **" الاقتصاد الكلي "** ،الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص259.

ثانيا : قياس البطالة

للإحاطة بحجم و أبعاد مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها .

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبةعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشيطة) عند نقطة زمنية معينة بإستخدام المعادلة التالية [1] :

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل× 100

الفئة النشطة

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

* تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين و الراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون .

*يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي و حتى إذا كان بعمل ساعة أو ساعتين مقابل أجر عند الغير أو في المؤسسة .

*أما العاطلون عن العمل فهم الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه ، و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم .

*أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة : هي سن التقاعد و المعاش وهو 65 فما فوق .
- الأفراد من فئات معينة و نعني بها :
- هي الفئات الغير قادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى وطلبة المدارس .
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يطالبون الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه و ذلك بإختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم بسبب عدم توفر فرص العمل المناسبة .

[1] سليم عقون ، **" قياس اثار المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر "**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 -2010 ص 5-6.

المطلب الثاني :أنواع البطالة وآثارها

تأخذ البطالة أنواع كثيرة و متعددة بإختلاف طبيعة النظر إليها من جهة، وسبب وجودها من جهة أخرى كما أن لها مجموعة من آثار السلبية .

أولا :أنواع البطالة

أن التمييز بين أنواع البطالة له اهمية بالغة بحيث يساعد على إكتشاف أسباب وجودها و من ثم إختيار الآلية المناسبة لمعالجتها، ومن ثم التخفيف من آثارها السلبية لتحقيق الأهداف الإقتصادية، ونذكر من أنواعها :

أ/ البطالة الدورية (cyclical unemployment): هي البطالة المرتبطة بالدورات الإقتصادية حيث تزداد البطالة في فترات الركود و الكساد و يتم تفسير أسبابها إستنادا إلى إنخفاض الطلب الكلي و الذي يؤدي إلى ضعف إستخدام الطاقة الانتاجية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة في حالة الإنتعاش حيث يزداد الإستخدام ،لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة[1] .

ب/ البطالة الاحتكاكية (frictional unemployment) :تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل و يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم و أعمالهم و مهاراتهم [2]، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الإقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل، و تتوقف فترة الإنتظار على عدة عوامل منها [3]:

- معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه .
- درجة الإستقرار الاقتصادي للدولة .
- مدى تقلب الإقتصاد بين فترات الرواج و الكساد .

ج /البطالة الهيكلية (structural unemployment):تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة التعطل الذي يصيب جانب من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى إختلاف متطلبات هيكل الإقتصاد الوطني في طبيعة و نوع العمالة المتوفرة، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة [4] .

---

[1] فليح حسن خلف ، **"الاقتصاد الكلي "** ، جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007 ، ص 335.
[2] حسام داود و اخرون ، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ،طبعة 3 ،2005 ، ص 257 .
[3] طالب محمد عوض ،**" مدخل للاقتصاد الكلي "** ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص 156.
[4] رمزي زكي ، **" الاقتصاد السياسي للبطالة "** ،عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت ،1997 ، ص 30.

د/ البطالة الموسمية (seasonal unemployment) :و هي البطالة المرتبطة بالظروف الإجتماعية و المناخية، و تحدث بين عمال المهن حيث تتطلب بعض القطاعات الإقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال، و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي تسريح العمال، و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي تسريح العمال، أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة إنكماش الطلب على سلع معينة غير مواسم إزدهارها [1] .

هـ / البطالة المقنعة (disguised unemployment) : تعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال، سوف يكونون في بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي [2].

و / البطالة الاختيارية (optional unemployment) : و فيها يتطلع الفرد بمحض إرادته و إختياره برغم قدرته على العمل، و ذلك أملا في الحصول على وظيفة أفضل أي دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه و تدريبه [3] .

ي / البطالة الاجبارية (mandatory unemployment) :تعني حالة وجود شخص قادر على العمل و يبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته و إختياره [4] .

ثانيا /آثار البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع حيث ينجم عن ظاهرة البطالة العديد من الآثار السلبية، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع ان يلبي حاجاته الإقتصادية بسهولة،أما إختفاء هذا الأخير فهو مواجهة للفقر، و ليس هذا الناتج الوحيد فقط، فهناك إنتشار للآفات الإجتماعية، ناهيك عن :

- **تضييع المواهب المكتسبة** : هناك خسارة تترتب على بطالة العمالة المهرة ومتوسطي المهارة حيث تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم و خبراتهم، فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تنمو مع الزمن، ومن جهة أخرى تضييع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس و مراكز التكوين المهني و الجامعات، و حتى أن حدث و إشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ما تكون مردوديته ضعيفة و تلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه، وهناك بعض الحكومات تمنح المتعطلين تعويضا في شكل

[1] احمد الاشقر ، **" الاقتصاد الكلي "** ، دار الثقافة و الدار العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 ، ص 301 .
[2] حسن ابو زيت ، **" اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي "** ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان الأردن الطبعة 1، 2000، ص148 .
[3] ايوب اديب العيسى ، **" الفساد الاداري و البطالة "** ، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، طبعة 1 ، 2014 ، ص 164.
[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **" النظرية الاقتصادية الكلية "** ، الاسكندرية ،مصر ، 1997، ص 301.

إعانات نقدية و عينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبىء كبير هذا يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن إرتفاع البطالة يؤدي إلى إنخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب [1].

_انتشار العمل غير الرسمي :متمثلة أساسا في السوق الموازية، هذه الأسواق التي أخذت أبعادا كثير في و المجتمع، حيث يلجأ معظمهم إلى التجارة الخفيفة هروبا من الضرائب، وما هي إلا نتيجة من نتائج البطالة [2]، أما على المستوى العام فهناك إنتشار القطاع غير الرسمي الذي يشعل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي بعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناسب شعل للقطاع الرسمي والذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي الظهور[3].

ظاهرة الفقر:يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة و المزمنة و التي تواجه كثير الدول النامية، فقد إنتشرت ظاهرة الفقر بشكل كبير لتكون عمليات التسريح و البطالة هما آخر المطاف. إذن فالفقر ناتج من المستوى المنخفض للتنمية الإقتصادية و البطالة المنتشرة.

تفشي الآفات الإجتماعية:إن عدم شغل الفرد لعمل،يخلق فراغا كبير لديه، إذ يحاول ملىءوقت فراغه بأي طريقة عقلانية، وبالتالي تبدأ سيرورة الحلقة المفرغة في المجتمع، هذه الحلقة التي خلقتها الدولة جراء سياستها الإقتصادية و الإجتماعية و تحاول القضاء عليها بشتى الوسائل و الطرق، بل إنها إزدادت إنتشار (السرقة ، الإجرام، الإرهاب ، تعاطي المخدرات،...إلخ) .[4]

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للبطالة

تعد البطالة من أكبر المشاكل التب تواجه إقتصاديات الدول لكونها مشكلة ذات أبعاد إقتصادية و إجتماعية و سياسية و قد شغلت الكثير من المفكرين الإقتصاديين لذا تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة محاولين تفسيرها و توضيح أسبابها و سبل علاجها من خلال تنوع المذاهب و المدارس الإقتصادية، و في هذا المبحث سنتطرق الى تفسير البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي و في الفكر الإقتصادي الحديث .

أولا /البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي :وتتمثل النظريات التقليدية فيما يلي :

أ/ النظرية الكلاسيكية :

[1]محمد علي الليثي و اخرون، **" مقدمة في الاقتصاد الكلي "** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 ، ص 257.
[2]حمدي باشا رابح ، **" لغة الفقر و تحدياته "** ، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية و نجاعة الاداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 31 ماي -2 جوان 2003 ، ص 24 .
[3]محمد علي الليثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 258 .
[4]احمد الاشقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 308 .

يقرر التحليل الكلاسيكي أن الناتج القومي يتحدد في الأجل الطويل بكمية عناصر الإنتاج المتاحة و الفن الإنتاجي السائد و أن كمية الإنتاج سوف تستمر في الزيادة من فترة لأخرى حتى نصل إلى سقف الإستخدام الكامل لكافة الموارد الإقتصادية المتاحة حيث ربطوا مشكل البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم رأس المال وبالنمو الإقتصادي و بالطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي و بما سيؤول إليه النظام الرأس المالي في الأجل الطويل وإن الكلاسيك قد أمنوا في مجال التوازن الإقتصادي العام بما يسمى بقانون ساي للأسواق أو بقانون المنافذ وكان هذا القانون ينصص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب مساوي له، أي أن العرض الكلي للسلع الخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلي فتأسيسا على قانون ساي، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الإقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل و معنى ذلك أنهم إفترضو التساوي الدائم بين الإدخار و الإستثمار و إستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع كما أن إهتمامهم الأساسي قد أنصب على كيفية تحقيق التراكم الرأس المالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الإقتصادي و النمو فيه [1] .

لقد إستبعد الكلاسيك من تحليلهم حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع و مع ذلك لم يستبعدوا حدوث البطالة الاختيارية، كما أنهم لم يسقطوا من التحليل أمكان حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب و الإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين كما أن بالنسبة لهم السبب الرئيسي في إستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن مما يؤدي إلى جمود الأجور [2] .

سوق العمل عند الكلاسيك :

يعرف كودمان سوق العمل عمليا بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي يشتغل معظم القاطنين، ويعرف إقتصاديا بأنه تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل أو إنه الآلية التي يتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف، ولقد أستند التحليل الكلاسيكي على موضوع العمالة والإستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال و بين القوى المحددة للطلب عليهم وما يلعبه الأجر الحقيقي من دور في هذا التفاعل حيث يتحدد المستوى التوازني للانتاج و من ثم حجم العمالة المستخدمة من خلال دالة الإنتاج ومنها يمكن إشتقاق دالة الطلب على العمل ، ودالة العرض [3] .

الطلب على العمل: يرتكز التفسير والتحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة التامة، بحيث يصدر الطلب على العمل عن المنتجين وهو يتمثل في عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية وهو مرتبط بمعدل الأجر الحقيقي و يرتكز السلوك العقلاني على

[1] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 146 ، 165
[2] علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ،ص 33
[3] نعمة الله نجيب ابراهيم ، **"نظرية اقتصاد العمل"** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر مصر 1997 ،ص 11

قاعدة تعظيم الربح بحيث تلجأ المؤسسات إلى بلوغ حجم الإنتاج والتشغيل الأمثل الذي يحقق المساواة بين التكلفة الحدية لليد العاملة و سعر المنتوج و هي إحدى الشروط الأساسية لتعظيم الربح و الذي يعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$Pi = wi\left[1/\left(\frac{dy}{di}\right)\right]$$

عرض العمل : حسب التحليل الكلاسيكي فان عرض العمل يصدر عن العمال و هو مرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي فإن زيادة هذا الأخير هو الأسلوب الوحيد الذي يحفز و يقنع العمال ببذل الجهد و الزيادة في الإنتاجية ويتم هذا إما بزيادة الأجر النقدي، مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا الذي يمثل أثر الإحلال، أو تخفيض المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا الذي يمثل أثر الدخل و بالطبع فإن زيادة الأجر النقدي لن يكون حافزا على الزيادة في عرض العمل وكذلك فإن إنخفاض المستوى العام للأسعار لن يكون حافزا على زيادة التوظيف ففي كلتا الحالتين يبقى مستوى الأجر الحقيقي ثابتا.

توازن سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكلاسيكي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل عند معدل أجر حقيقي، و يتحقق هذا التوازن عند مستوى الإستخدام التام الذي يجعل سوق العمل خال من العاطلين عن العمل، الذي مكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في سوق العمل المعتمدة في أساسها على مقومات التحليل الجزئي و تنطلق منه لتحديد مستوى الأجر الحقيقي الذي تحقق التوازن العام للإقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل و يمكن كتابة شرط التوازن في سوق العمل كما يلي [1]:

$$L^d = L^s$$

ب/ النظرية النيوكلاسيكية :

لقد إعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات وسوق العمل نتيجة لإرتباط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل و يرتكز هذا التحليل على تجانس وحدات العمل و حرية تنقل اليد العاملة و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل، كما أن التحليل النيوكلاسيكي إفترض حالة التوظيف التام و لم تولي للبطالة إهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون ساي للأسواق كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع إضافة إلى أنها إعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الإقتصادي لكن الواقع يثبت عكس ذلك، إلا أن النيوكلاسيك لا يؤمنون بالحرية الإقتصادية و سيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على قانون ساي للأسواق قد بنو نظريتهم على جملة من الإفتراضات نذكر منها [2]:

[1] عمر صخري ، "التحليل الاقتصادي الكلي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2000 ، ص 43
[2] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 271

أنكرو إمكانية تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة و من ثم نفوا إمكانية تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة، أي لا يوجد إحتمال نشوء بطالة على نطاق واسع .

إتفق النيوكلاسيك على إفتراض حالة المنافسة التامة وعلى مرونة سوق العمل إضافة إلى عدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات فأي بطالة ستسود النظام في أي فترة ما هي إلا بطالة إختيارية أو هيكلية.

مرونة الأجور والأسعار تضمن دائما العمالة الكاملة في سوق العمل و أي إختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، و سريعا ما تختفي البطالة الإخبارية إن وحدت بمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل أن يجدو عملا عند مستويات الأجور التوازنية .

ج /النظرية الكنزية:

ظل الفكر النيوكلاسيكي مسيطرا لفترة طويلة من الزمن إلا أنه بعد أحداث الكساد العالمي العظيم إنهار هذا النظام بكل مسلماته، مما مهد لظهور نظام جديد يؤمن بالبطالة الإجبارية فهذه الأزمة أحدثت الكثير من لتغيرات في الإقتصاد العالمي ومن مظاهرها نذكر مايلي [1]:

إنخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بين نسبة تتراوح بين 45% و 60% .
حدوث البطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف بلاد العالم .

إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية و التجارية و المالية.

إنهيار قيمة عملات 56 بلدا رأسماليا وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.

_ انهيار نظام النقد الدولي.

هذه الأمور وغيرها مهدت لضرورة ظهور الفكر الكينزي فمفهوم البطالة عند كينز إرتبط بانخفاض مستوى الطلب الكلي و الصفة المميزة لهذا المفهوم في التحليل الكينزي سببه إختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي إذ إفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي إنخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الإستخدام ، في حين لا يعترضون على أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابت ، فقد إعتقد كينز أن الإخفاض في الأجور و هو الحل الذي ينادي به الكلاسيك و النيوكلاسيك يعادل من الناحية النظرية و من حيث النتائج المترتبة عليه للإنخفاض في سعر الفائدة و إن ما يمكن تحقيقه عن طريق

[1] عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

إنخفاض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض سعر الفائدة و مع ذلك فهو يعتقد أن أيا من السياستين ليست بالعلاج الشافي لأزمة البطالة [1] .

سوق العمل عند كينز :

لقد جاء كينز بنظريته الشهيرة التي ترمي إلى إمكانية تحقيق التوازن في كل الأسواق خاصة سوق العمل حيث نوه على إستحالة تحقيق التوازن عن طريق آليات السوق من خلال المرونة في الأجور والأسعار وقد رفض كينز فكرة البطالة الإرادية أو الإجبارية في نظريته لتفسير البطالة.

الطلب على العمل : وافق التحليل الكينزي مع التحليل الكلاسيكي على وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي حيث دالة الطلب على العمل هي دالة مشتقة من دالة الإنتاج و هي دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي.

ويتفق أيضا كينز مع الكلاسيك على فرضية المنافسة التامة و التي يسعى من خلالها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع و الذي يطلق عليه كينز بالوصول إلى مستوى الطلب الفعال [2] .

عرض العمل : لقد إختلف التحليل الكينزي و التحليل الكلاسيكي في نقطتين أساسيتين هما:

1/ إن عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، أي رفض كينز إعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي حيث يعتبر كينز أن معدل الأجر الإسمي هو الذي يحدد عرض العمل لأن العامل حين توظيفه لا يأخذ بعين الإعتبار سوى الأجر الحقيقي و هو الأجر المعمول به في السوق و يعود السبب في ذلك إلى تأثر الأجور مستقبلا بالتضخم، و يرى العمال أنهم معرضون للخداع النقدي بسبب الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار .

2/ إمكانية جمود الأجر الإسمي في الإتجاه التنازلي أي عدم إمكانية إنخفاض الأجر دون مستوى معين، و بالتالي دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الإسمي و إن لهذا الأخير حد أدنى لا يمكن إختراقه .

توازن سوق العمل عند كينز: يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكينزي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل ويتحقق التوازن عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل [3].

ثانيا /البطالة في الفكر الإقتصادي الحديث

ويشمل هذا المنظور عدد من النظريات و الإتجاهات التي سعت لتغيير الإختلال في سوق العمل إعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل و آلية التوازن الداخلي نتيجة بروز ظاهرة البطالة ومن أبرز هذه النظريات مايلي[1]:

[1] علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

[2] شلالي فارس ،" **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 24

[3] رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص298

أ/نظرية البحث عن العمل :

ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل و المتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، و هذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل، وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات وتقييم عملية البحث هذه بصفتين أساسيتين الصفة الأولى عملية مختلفة لأنها تضمن نفقات متعلقة بالبحث و الإختيار و الصفة الثانية أنها عملية تستغرق فترة زمنية من الوقت و تستند هذه النظرية على هاتين الصفتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين طبقا إلى حين مع وجود فرص عمل شاغرة ولتفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوعمن الإختلال في آليات سوق العمل، كما أن الواقع الميداني أثبت أن البحث عن العمل الجديد يكون للفرد المشتغل و ليس البطال، كما أن تغيير الوظائف و إنتقال العمل من وظيفة إلى البحث عن وظيفة أخرى وذلك بدون المردود بحالة التعطل كما أن الدراسات أثبتت أن نسبة كبيرة من البطالة ترجع إلى تخلي المشروعات عن العمل و ليس الفكر .

ب /نظرية إختلال سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل المتعلق بإستجابة الأجور و الأسعار على النمو الذي يحقق التوازن بين العرض و الطلب و فرض بديل هو جمود الأجور و الأسعار في الاجل القصير و يرجع هذا الجمود إلى عجر كل من الأجور والأسعار في الأجل القصير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن و نتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الإختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية، و لا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل متحصلة متزامنة لاختلال العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل يعتبر البطالة آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل و الطلب عليه نتيجة عدم فعالية التوازن الأخرى و على الرغم من أن هذه النظرية تعتبر أحد الإمتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل، إلا أنها تختلف جوهريا معه لإعترافها بإمكانية وجود إجبارية على حين يتضمن النموذج التقليدي سوى نوعين فقط من أنواع البطالة هما البطالة الإختيارية و البطالة الإحتكاكية .

إن علاقات التشابك بين سوق العمل و سوق السلع و الخدمات يمكن أن ينتج عنها نوعين من البطالة و هي[2]:

البطالة الكلاسيكية : تقترن فيها البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها وتمكن أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الاعمال

[1] محمد شريف المان ، **"محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي "** ، منشورات بوتي ، الجزائر 1994 ، ص 383

[2] علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 ، 54

إلى عدم زيادة المعروض من السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل و ذلك بسبب إنخفاض ربحية الإستثمارات الإضافية التي تمكن أن يقومونها .

البطالة الكينزية : تعني وجود فائض في العرض عن الطلب في كلا من سوق العمل و سوق السلع و في هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى إرتفاع معدلات الأجور، و إنما لقصور الطلب في سوق السلع .

الجديد في هذه النظرية للإختلال هو إستخدامها لنفس الإطار التحليلي لتفسير لكل من البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية على حد السواء ، وهو ما يعني أن نوع البطالة و أسبابها ليست من الثوابت في أي نظام إقتصادي و إنما تتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة غير الإحتكاكية ترجع في البدان الصناعية المتقدمة إلى إنخفاض مستوى الإنتاج و لكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عنه إنخفاض معدل ربحية الإستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي.

ج/ نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل على إثر العديد من الدراسات الميدانية في الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات التي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيم أو التجزئة على أساس الجنسية ،النوع ، السن ، المستوى التعليمي و تتعارض هذه النظرية مع النظرية التقليدية لسوق العمل و التي تفترض الحصول على العمل من حيث الخصائص الشخصية و المساواة للحصول على العمل مما يعني وجود فوارق بين النظريتين لكن وجود قصور في النموذج التقليدي على عدم قدرته في تفسير الأوضاع السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة و خاصة البطالة التي مست فئات كبيرة من الإناث و الشباب و العمالة المهاجرة و من ثم تعددت نظرية تجزئة سوق العمل كمحاولة للتغلب على هذا الوجه من أوجه قصور النموذج التقليدي، و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين سوق رئيسي و سوق ثانوي .

وأوضح piore أن الإزدواجية التي يتم بها سوق العمل تتسم وفقا لمعيار درجة الإستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق و يصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية و فرص للترقي جيدة و تحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة إستقرار مأمون و شريط عمل جديدة، وتكون فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 45 سنه هي الفئة العالية لهذه السوق و يتمتعون بمستويات مهارة عالية، أما السوق الثانوي فيتصف بعدم إستقرار المشتغلين به و بإنخفاض المهارات و فتوة الفئة العاملة و حصولهم على أجور منخفضة و تضم هذه السوق فئة الشباب و المهاجرين و الإناث و كبار السن و العمالة المنخفضة المهارة [1] .

[1] حيمور مصطفى ، **" قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر "** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2014 _2015 ، ص 33

د / نظريه معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير المعجل للتضخم :

يشير معدل البطالة الطبيعي إلى ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، و بحيث لا يكون هناك ميل لإرتفاع معدل التضخم أو لإنخفاضه وإذا ساد الإقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي، أي عندما يكون معدل البطالة المتحقق مساويا لمعدل البطالة الطبيعي يكون الإقتصاد حينئذ عند مستوى التوظيف الكامل وفي حالة التوازن، و يرى فريدمان أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار، ثم يسترسل فيقول أن العلاقة العكسية ليست بين البطالة والتضخم و إنما بين البطالة و وتيرة التضخم[1] .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 34

المطلب الرابع : أسباب البطالة وأساليب علاجها

تعاني جميع المجتمعات من مشكل البطالة الذي يدق ناقوس الخطر و يهدد إقتصاديات الدول، و تعود مشكلة البطالة إلى العديد من الأسباب لذا تعمل الحكومة جاهدة لتشخيصها السليم لأسباب البطالة ومن ثم تحديد سياسيات ووسائل العلاج الناجحة.

أولا / أسباب البطالة

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد إستقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن أهمها : الأسباب السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المجتمع . والآتي معلومات عن هذه الأسباب [1]:

1/الأسباب الاقتصادية : الأسباب الإقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب إنتشارا وتأثيرا على البطالة، والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية، ومن أهم هذه الأسباب :

أ/ زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم .

ب/ الإستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد ؛ وهي بطالة مؤقتة ؛ والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل .

ج/ إستبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

د/ الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى إستقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الإبتعاد عن الإستعانة بأي موظفين أو عمال محليين .

2/ الأسباب الإجتماعية : وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية و الإقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الإجتماعية نذكر :

أ/إرتفاع معدلات النمو السكاني مع إنتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة .

ب / غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الإستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الإقتصاد للمنشآت .

[1] رحيمي عيسى ، قرقاد عادل ، العايب نصر الدين ، **" ظاهرة البطالة : مفهومها ، اسبابها و اثارها "** ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف – 2018 ، ص 7-8

ج/ عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم،مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة .

د/ زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم .

هـ/ غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

3/**الأسباب السياسية** : الأسباب السياسية للبطالة كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمها :

أ/ إنخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية .

ب/ إنتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول .

ج/ غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في الدول النامية .

ثانيا / أساليب علاج البطالة

إن المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوفق على التشخيص الجيد لأساليب علاجها بدقة، ومن أبرز هذه الأساليب نذكر[1]:

- إذا كانت بطالة موسمية فانه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين على أعمال أخرى يمارسونها بعد إنتهاء الموسم الانتاجي للعمل الذي يشغلون فيه.

- خفض تكلفة العمل فإنخفاض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج و خفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال و المؤسسات لتوظيف المزيد من العمال.

- تسهيل الحصول الشباب على القروض المسيرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة[2].

كما أن هناك سياسات وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة، يمكننا توضيحها من خلال الشكل التالي:

[1] رجاء الربيعي ، **" دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي "** ، دار امنة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013 ، ص 31.
[2] احمد مجدي حجازي ، **" العولمة بين التفكيك و اعادة التركيب "** ، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ، الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ص 131 .

الشكل (4) سياسات مكافحة البطالة

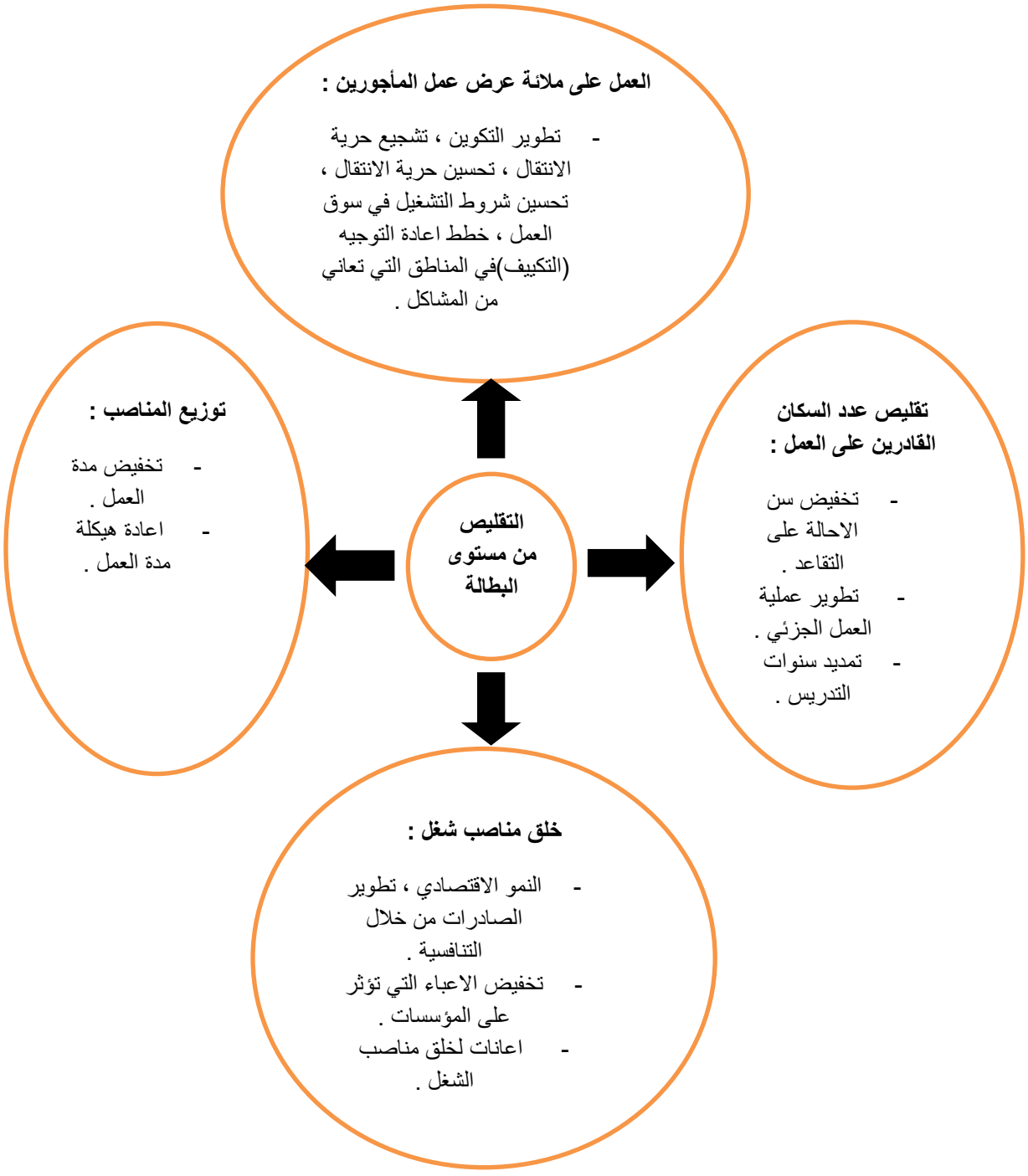

المصدر: شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج2، دار الغرب للنشر و التوزيع، دون مكان طبعة2، بدون سنة نشر، ص445.

خلاصة الفصل :

حاونا من خلال هذا الفصل معرفة ماهية جائحة كوفيد- 19، نشأتها، ، السلالات التي إنتشرت، مسارها، تأثيرها على الإقتصاد العالمي، و قمنا بذكر بعض المفاهيم حول ظاهرتي التضخم و البطالة من أنواع، آثار، نظريات مفسرة للظاهرتين، أسبابهما و أساليب علاجهما .

الـفـصل الـثـــانـي :

انعكاسات جائحة كوفيد 19

على مؤشري التضخم والبطالة

في الجزائر

تمهيد الفصل :

بعدما تطرقنا في الفصل الأول لعموميات حول جائحة كوفيد-19 و مفاهيم عامة حول ظاهرتي التضخم و البطالة، نحاول في هذا الفصل معرفة إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على مؤشري التضخم و البطالة في الجزائر، ولهذا العرض قسمنا الفصل إلى مبحثين رئيسيين :

- المبحث الأول : واقع كوفيد-19 في الجزائر .
- المبحث الثاني : أثر جائحة كوفيد-19 على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر .

المبحث الأول : واقع جائحة كوفيد 19 في الجزائر

لم تسلم الجزائر كغيرها من الدول بتفشي هذا الفيروس وانتشاره ، و قد خلف آثار مختلفة منها اجتماعية و اقتصادية، و من خلال هذا المبحث تم التطرق لحيثيات الجائحة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري و الإجراءات التي وضعتها الدولة للحد من إنتشارها .

المطلب الأول : ظهور جائحة كوفيد 19 و الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر

تعتبر الجزائر كباقي الدول في مواجهتها لكوفيد-19 حيث كان لها بدايات وعواقب لهذه الجائحة.

أولا / جائحة كوفيد 19 في الجزائر [1]

انتشرت جائحة فيروس كورونا لعام 2020 في الجزائر ابتداءً من 25 فبراير 2020 ، عندما فُحص ايجابيًا بمرض فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (SARS-CoV-2) لعينة من مواطن إيطالي .ثم كُشف عن حالات أخرى مصابة بكوفيد-19، وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر 979 666 حالة منها 860 حالة جديدة ومن بينها 154 2وفاة و 633 44حالة تعافٍ حتى 15 نوفمبر 2020 واحتلت الصدارة ولاية الجزائر بـ 491 8حالة وتلتها ولاية وهران بـ 317 5حالة وولاية البليدة بـ 569 5حالة ثم رابعًا ولاية سطيف بـ 958 3حالة.

بدايات المرض في الجزائر:

*يوم الاثنين 2 مارس 2020 : صدر تصريح رسمي عن اصابتين جديدتين لأم 53) عاما (وابنتها 24)عاماً(انتقلت العدوى إليهما من قريب لهما مقيم بفرنسا قدم لزيارتهما في الفترة ما بين 14 إلى 21 فبراير/ شباط الماضي. يذكر أن عدوى الفيروس قد انتقلت من مواطن جزائرى بالغ من العمر 83 سنة وابنته المقيمان بفرنسا واللذين اقاما في الجزائر من 14 إلى 21 فبراير الماضي مع أسرتهما في ولاية البليدة (شمال)، والتى تأكدت اصابتهما بفيروس كورونا بعد عودتهما إلى فرنسا في 21 فبراير الماضي.ليصل العدد الكلي ل5 إصابات مؤكدة.

*في 3مارس2020 : تأكيد ثلاث إصابات جديدة بفيروس كورونا ليرتفع عدد الإصابات في الجزائر إلى 8 أشخاص .

*يوم الأربعاء 4 مارس2020 : سجلت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات 4 إصابات جديدة، ووفقاً للوزارة هم من ذات العائلة ليرتفع العدد الكلي للاصابات إلى 12إصابة، فيما صرّحت

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/2020 يوم 2022/04/14 الساعة 22:25

مساءً عن خمس إصابات جديدة بالفيروس ليرتفع العدد الكلي في ذات اليوم حتى 17إصابة مؤكدة. حيث صرح مدير الصحة لمعسكر بوجود إصابتان مؤكدتان بفيروس كورونا، ويتعلق الأمر بسيدة تبلغ من العمر 78سنة، وابنتها 54سنة .

*يوم السبت 7 مارس2020 : صرحت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حالتين (2) جديدتين مؤكدتين، حيث تنتمي الحالة الأولى للعائلة السابقة والحالة الثانية لشخص عائد من إحدى البلدان الأوروبية ليرتفع العدد الكلي في ذات اليوم حتى 19إصابة مؤكدة .

*8 مارس2020 : تأكيد إصابة جديدة بالفيروس ليصبح عدد المصابين المؤكدين 20إصابة.

بالنسبة لشهر أفريل فكان كالتالي:

ارتفاع عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا إلى 846 إصابة، بعد تسجيل 131 إصابة جديدة خلال الـ24 ساعة المنصرمة

- ارتفع عدد الوفيات منذ تفشي فيروس كورونا إلى 58 وفاة منذ تفشي الفيروس مع تسجيل 14 وفاة خلال الـ24 ساعة والوفيات فكانت بخمس حالات وفاة في الجزائر العاصمة، و3 حالات بالبليدة ووفاة واحدة في كل من غرداية وأم البواقي وغيليزان وعين تيموشنت بالإضافة إلى المدية وتيزي وزو .
- ارتفاع عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 64 حالة بعد تسجيل 18 حالة جديدة تماثلت للشفاء .
- أعلنت وزارة الشباب والرياضة عن تمديد تعليق كل المنافسات الرياضية إلى غاية 19 أفريل، بعدما تم تأجيلها في وقت سابق إلى الخامس من نفس الشهر، في إطار مخطط الحكومة المتعلق بالوقاية ومحاربة وباء كورونا.

ثانيا / الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر

مع زيادة عدد الحالات المؤكدة بمرض كورونا كوفيد -19 ؛ سارعت الجهات المسؤولة في الدولة إلى إصدار مجموعة من المراسيم التنفيذية المتعلقة بالصحة و العمل، التعليم و النقل، الخدمات و الرحلات الجوية، التجارة الداخلية و الخارجية، و من أبرز القرارات التي إتخذتها الحكومة للحد من إنتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ما يلي [1]:

- تأجيل العطل بالنسبة العاملين في قطاع الصحة .
- تسريح نصف العمال 50% خاصة الحوامل و اللواتي لهن أطفال صغار مع الإحتفاظ مستخدمي المصالح الحيوية .

[1] موسى كاسحي ، دربال رقية ، **" أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري "** ، مجلة أبحاث ، المجلد 6 ، العدد1 (2021) ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، ص 906

- غلق كافة المدارس، الجامعات، المساجد و الجمعيات الخيرية .
- تعليق النقل العمومي و كافة الرحلات الجوية داخل الوطن و خارجه .
- غلق جميع الأماكن التي يكثر فيها التجمعات مثل : المقاهي، المطاعم، قاعات الحفلات ... و غيرها .

أما عن الأعمال التجارية فقد وضعت توقيت الساعات العمل بالنسبة للمحلات التجارية مع الالتزام بالإجراءات الوقائية، و بهدف دعم التعافي التدريجي للنشاط الإقتصادي إتخذت الحكومة عادت إجراءات بما يشمل إقرار قانونا ماليا تكميليا للموارنة يهدف إلى تعزيز التدابير المواجهة الحائجة و يشمل :

- مخصصات بقيمة 70 مليار دينار جزائري لتخفيف من الآثار الصحية و الإقتصادية للأزمة كوفيد 19 -.
- دعم الإنفاق على قطاع الصحة يشمل ذلك 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية، و16.5مليار دولار للمدفوعات الإضافية للعاملين في المجال الصحي، و 8.9 مليار دولار أمريكي لتطوير القطاع الصحي .
- تخصيص 20 مليار دولار لإعانة العاطلين عن العمل بسبب الجائحة، و 11.5 مليار دولار للتحولات إلى الأسر الفقيرة.
- خفض الإنفاق الحالي و الرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المخفضة لأسعار النفط بنسبة 5.7% مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020 م .
- تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل و دفعها للأفراد و المؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة .
- تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذة من قبل القطاع الخاص ، و تعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة .

المطلب الثاني : تداعيات الجائحة على الإقتصاد الجزائري

أثرت جائحة كوفيد -19 على الجزائر بشكل كبير حيث انتقلت من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية.

أولا/ قنوات إنتقال الجائحة الصحية كوفيد 19 إلى أزمة إقتصادية

تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحات إلى الإقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات التالية [1]:

أ /إضطرابات العرض :تنجم هذه الإضطرابات عن مجموعة من العوامل منها :

- حالات المرض والوفاة، جهود وتدابير إحتواء الأزمة التي تحد من الحركة، إرتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض، وتقليص الائتمان .

[1]بو قجان وسام ، واضح فواز ، **" دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid) على معدلات البطالة في الجزائر "** ،، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد :الثامن ، العدد: الثاني ، ديسمبر 2021 ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، ص199- 202

- تراجع إستخدام الطاقة الإنتاجية، بسبب المرض ومنع إنتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي، إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي .
- إضرار الإجراءات المتخذة لمنع إنتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف، إذ ستعرف عديد المؤسسات الإقتصادية إيقاف إنتاجها وقد يصل الأمر إلى حد غلقها، كما أن عملية التزود بالمواد الأولية ستعرف الكثير من الإضطراب مما سيؤثر على الإنتاج .
- إضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية، وإرجاء الخطط الإستثمارية، وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين، كما حدث في مختلف إقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة .
- التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا، سيسبب إختناقا في سلاسل القيمة العالمية، وقد يكون من الممكن أن تدعم المخزونات العرض لفترة من الوقت، ولكن مع هياكل الإنتاج المعولمة في الوقت الحاضر، فمن المفترض أن مدة وحجم نقشي جائحة كوفيد –19 قد تستنفذ المخزونات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة، حتى في المناطق التي لاتزال محصنة ضد الفيروس .
- التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة ومدخلات السلع، سيؤثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة، مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستحقق في البداية، لكن إذا إستمرت الأزمة، فسوف ينخفض التوظيف والأجور أيضا وبالتالي،من الممكن أن تطال عواقب الإضطرابات في جانب العرض الطلب الكلي، وتهدد الإستقرار المالي .

ب / إضطرابات الطلب : يعود مصدر هذه الإضطرابات إلى :

- التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس، على الإستهلاك والطلب في عديد القطاعات الإقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر.
- إنخفاظ الطلب بسبب إرتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي، وجهود إحتواء الأزمة، وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق، وستنتقل هذه الآثار عبر الحدود .
- تراجع المداخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل، والتسريح المحتمل للعمال، وغيرها، سيقلل من إنفاق الأسر ويزيد من إنعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي .
- تأخر الإستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة، وإن كان الطلب الحكومي من الممكن أن يرتفع في العديد من البلدان، لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة .

- إمكانية إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها، ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والنقل، فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء الجائحة، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران على نحو مماثل لما حدث في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 .
- تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من إنتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين .
- تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع إنخفاض الطلب ما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها وإستثماراتها، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

ج / إضطرابات التمويل : تعود هذه الإضطرابات إلى مجموعة من العوامل ، منها :

- إنخفاض الإيرادات وإضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة إنخفاض أسعار السلع الأولية (البلدان المصدرة للنفط مثلا)، مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات، ويفضي إلى إنتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى .
- إنخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات .
- تراجع تدفقات إستثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة، فمثلا عرفت تدفقات إستثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ فبراير 2020، بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة، فأسعار الأسهم إنخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت، وضيق الأوضاع المالية الذي يشهده العالم يمكن أن يشكل تحديا جسيما، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي حل أجل إستحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار .
- أدت الزيادة في النفور من المخاطرة منذ صدمة الجائحة كوفيد –19 والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح، في بعض الحالات، كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كانت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما إرتفعت التقلبات بشكل كبير بعد رهانات الملاذ الآمن، وأظهرت أسواق السندات إنتكاسات حادة وفي سوق الصرف الأجنبي .
- جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص(على وجه الخصوص)، حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 تريليون دولار في نهاية عام 2018، وهو أكثر من مرتين ونصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، صاعدا بذلك من 152 تريليون دولارا في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008 .

- من المحتمل أن يكون مصدرو السلع المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الإقتصادية المتعلقة بالديون جراء إنتشار الجائحة، لاسيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط ، لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة، بما في ذلك الشركات في الإقتصاديات الناشئة، وبحسب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف قيمتها (الحقيقية) في نهاية عام 2008، مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى 25 % من إجمالي الإصدار .
- من المحتمل أن الأوضاع السابقة سترهق أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة إضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن إنتشار الفيروس وهذا يثير إحتمال حدوث أزمة إئتمان في فترة مديونية عالية، وتراجع النمو العالمي، وإنخفاض أرباح العملات الأجنبية، على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية .

ثانيا / أثر جائحة كوفيد 19 على الإقتصاد الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من إقتصادات العالم بسب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كإقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الإقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي الجزائري 0.8 في سنة 2019من حيث الحجم مقابل 1.4 لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد -19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات للنهوض بإقتصاده، كما أن لها آثار إيجابية سنتطرق لها لاحقا،ولعل من أهم القطاعات الإقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي [1]:

1- قطاع المحروقات : تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و 60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب إنحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، إنخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37.4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020 .

2- قطاع الصناعة: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي إنعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4٪.

[1] بو لعراس صلاح الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 168 - 169

كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4 %، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية ، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة .

3 – قطاع النقل : سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي :

أ/ النقل البحري :سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع :

- **النقل البحري للمسافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد –19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين .
- **النقل البحري للبضائع** : سجل نشاط نقل البضائع إنخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما إستأنف نشاطه نظرا لأهميته الإقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان إستقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا ، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة .

ب/ النقل الجوي : لقد أثر تفشي وباء كوفيد– 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الإتحاد الدولي للنقل الجوي « إياتا » : أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد –19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بإنخفاض 55 % مقارنة بعام 2019 .

وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 .

ج /النقل بالسكة الحديدية : بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي، قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي :

- **نقل المسافرين** : كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.
- **نقل البضائع** : لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة .
- **خسائر أخرى** : إضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة.

4/ قطاع السياحة :لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها ، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها ، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وإمتدت أكثر .

5/القطاع الجبائي :ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما إستمر تعطل النشاط الإقتصادي .

6/القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الإقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي .

7/إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية :توقعت الحكومة الجزائرية أن إحتياطي الصرف سيتأكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد . وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.[1]

8/ .**التجارة الخارجية**: حسب تقرير مديرية الدراسات و الإستشراف التابعة لوزارة المالية فإن صادرات و واردات الجزائر قد تراجع خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 م مقاربة ثلاثي الثالث من سنة 2019 م، حيث سجلت الصادرات نسبة 32.57 % أي مبلغ قدره 18.04 مليار دولار امريكي ؛ أما الواردات فقد سجلت نسبة21.01 % أي مبلغ قدره 25.49 مليار دولار إمريكى، و تمثل أوروبا الشريك الرئيسي للجزائر

[1] نفس المرجع السابق ، ص 170

بنسبة 67.6 % من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2020م ؛ منها 36,5 % بالنسبة للصادرات و 31.1 % بالنسبة للواردات، وتعتبر إيطاليا أكبر سوق تصدير بنسبة 15.05 % بينما الصين هي المورد الرئيسي للجزائر بنسبة % 16.20.

أما عن التأثيرات الإقتصادية الخطيرة التي تسبب بها فيروس كورونا كوفيد 19 على الواردات والصادرات في الجزائر فتكمن في ضعف جانبي العرض و الطلب، فمن جانب الإستيراد تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات الصينية و بالتالي أي خلل يصيب الإقتصاد الصيني فإنه سيأثر بسلب على الإقتصاد الجزائري بسبب العدوى في سلسلة التوريد و هذا ما حدث بالفعل مؤخرا حيث توقفت الإمدادات الصينية من سلع و معدات وأجهزة مما أعاق عملية الانتاج و التوزيع في الجزائر مع المخفاض المخزون من السلع، أما عن جانب الصادرات تعتبر ايطاليا و فرنسا من أكبر الزبائن للجزائر و تحوزان على النسبة الأكبر من اجمالي الصادرات و بتالي أي نقص في الطلب على صادراتها من قبل هذه الدول سوف يؤثر بسلب على مداخيلها من العملة الصعبة .

9/نسبة الاستهلاك و الاستثمار(الخاص و العام) :نتيجة لتدابير الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل إحتواء الفيروس شهد كل من الإستهلاك و الإستثمار الخاص إنخفاض حاد حيث إنخفض الطلب على الخدمات و السلع الاستهلاكية غير الأساسية مع بداية إنتشار المرض، كما إنخفض الإستثمار الخاص بسبب نقص السيولة من جهة و تقييد تحركات الأشخاص من جهة أخرى مما قلل من فرص الإستثمار، أما عن الإستهلاك العام و الإستثمار العام فقد إتخذت الدولة مجموعة من التدابير بناء على الوضع الإقتصادي للبلاد حيث أعلنت عن خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30 % ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي، مع الحفاظ على ثبات الأجور و حماية الإنفاق على الصحة و التعليم، كما أعلنت عن وقف إبرام عقود الدراسات و الخدمات مع المكاتب الأجنبية لتقليل من النفقات و التي تكلف الخزينة 7 مليار دولار سنويا، كما أجلت اطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل في بعض المناطق من الوطن ؛ بالإضافة إلى خفض تكاليف شركة سوناطراك في باب أعباء الإستغلال و الإستثمار من 14 مليار دولار إلى 7 مليار دولار.

10/التطورات المالية و النقدية : منذ تفشي الوباء سعت الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات السريعة بغرض التخفيف من الآثار الناجمة عن جائحة كورونا كوفيد 19 على القطاعات الإقتصادية و المالية و الإجتماعية، حيث تم التنسيق بين السياسة المالية و النقدية هدف التخفيف من حجم العجز المتوقع في الميزانية العامة جراء تراجع أسعار النفط، و شهدت سنة 2020 م إنخفاض كبير في السيولة المصرفية بسبب الوباء و تراجع الصناعة الهيدروكربون التي أدت بدورها إلى إنخفاض الودائع التجارية لدى البنوك، كما نتج عن نقص السيولة حدوث أزمة لدى المراكز البريدية التي إضطرت إلى تسقيف عمليات السحب بسبب كثرة السحوبات من المودعين، أما عن سعر الصرف فقد تراجع بشكل كبير بنسبة 24 % حسب تقديرات البنك الجزائري[1].

[1] موسى كاسحي ، دربال رقية ، مرجع سبق ذكره ، ص903 – 904

الآثار الإيجابية :

رغم الآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري ككل، إلا أن الجائحة خلفت وستخلف أثار إيجابية وفرصا على الإقتصاد المحلي لإستغلالها وتعزيزها مستقبلاً، وفيما يلي نوجز أهمها [1]:

- **التشجيع على تنويع في مداخيل الإقتصاد الجزائري مستقبلاً :** تشجيع الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات لتحقيق الإكتفاء الذاتي والذهاب نحو التصدير، لتنويع مداخيل الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، والذي يتعرض في كل مرة لإنهيارات ويعرض الإقتصاد المحلي إلى أزمات مالية متتابعة تأثر عليه وتشله .

- **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده :** الحكومة الجزائرية تمر في الوقت الراهن بحراك إداري ومالي لتغيير السياسة المالية التي تدار بها، ولا سيما أنها تعتمد على مصروفات كبيرة قد يكون جزء منها يذهب في إتجاهات ذات مردود ضعيف، وجائحة فيروس كورونا كوفيد -19 أعطتنا اليوم نظرة مختلفة في تحديد أولويات الإنفاق والاهتمام بالضروريات والأمن والاتجاهات ذات المردود الأكبر، حيث إنه من الضروري إعادة دراسة الإنفاق بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة، وتقليصها لمستويات جيدة من شأنها توفير جزء من مبالغ الإنفاق الحكومي عليها، وأن جزءا من معاجلة التكاليف والمصروفات الحكومية يتمثل في عملية التخصيص، سواء تخصيص مشاريع جديدة أو مبادرات ناشئة، ويجب أن يكون ذلك التخصيص وفقا لضوابط وأسس تنظيمية عالية تراعي التنفيذ والأولويات. حيث أن ترشيد الإنفاق في الجزائر يجب أن يخضع لأولويات اجتماعية واقتصادية .

- **رقمنة بعض القطاعات والتعاملات :** أدى إنتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 المستجد في جل دول العالم وفي الجزائر خصيصا إلى زعزعة أمنها الداخلي ومختلف القطاعات الحيوية في داخل الإقتصاد الوطني، حيث فرضت الجائحة على الجزائر إتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والإحترازية تجنبا لإنتشار وتفشي الفيروس بين الأشخاص، منها إغلاق الحدود البحرية والجوية والبرية وإغلاق المدارس والجامعات وتجميد مختلف الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية حفاظا على سلامة المواطنين . وبسبب إجراء تفعيل التباعد الإجتماعي والحد من الإجتماعات المباشرة، صار أمراً لا غنى عنه وضرورة قصوى لنجاعته وفعاليته، ليجد العالم ومن ضمنه الجزائر نفسه أمام ضرورة الاعتماد على الرقمنة من أجل ضمان إستمرارية بعض القطاعات ولو عن بعد ومن بينها المؤسسات التعليمية وكذا كل المؤسسات الإنتاجية والعمومية الإدارية .

-**تفعيل جهاز الإنذار من المخاطر الوبائية مستقبلاً والإحتياط :** أعطت جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 درس لجميع دول العالم بما فيها الجزائر حول ضرورة تفعيل اليقظة الإستراتيجية إتجاه المخاطر الوبائية مستقبلاً، حيث يجب على الحكومة إتخاذ الخيارات المناسبة فيما يتعلق بالإنذار المبكر وتحديد الأولويات وإنهاء إمكانية ظهور الخطر أو تفاقمه . وفي نفس الوقت ينبغي صياغة التشريعات في أقرب وقت ممكن

[1] سفيان خلوفي ،كمال شريط ، مرجع سبق ذكره، ص 1668 - 1669

للقضاء التام على مسببات الوباء أو الجائحة . مع ضرورة إشراك جميع الأطراف من أفراد وهيئات حكومية ومؤسسات في بذل جهود مشتركة خاصة في إدارة المخاطر ومعالجتها .

– **تخفيف الأعباء الضريبية** : تعمل الحكومة على تأجيل وتخفيض مدفوعات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم المستحقة على المؤسسات ، من أجل تخفيف أعبائها على المؤسسات نتيجة تأثر نشاطها بالغلق والحجر الصحي، وهذه فرصة لإعادة النظر في حجم الوعاء الضريبي المفروض على المؤسسات الاقتصادية، والذي يعتبر من المطالب المستمرة والتي تنادي بها المؤسسات الجزائرية وحتى الأجنبية منها . والجدير بالذكر هنا أن خفض الضرائب على هذه المؤسسات في المدى القصير والمتوسط سيخفض حتما من أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد –19 عليها ويمنحها فرصة للبقاء و الإستمرارية داخل النسيج الإقتصادي الجزائري .

المبحث الثاني: أثر جائحة كوفيد 19 على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر

كان لجائحة كوفيد – 19 اثر كبير على ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث .

المطلب الأول : تداعيات جائحة كوفيد 19 على ظاهرة التضخم

عانت الجزائر من آثار وخيمة لجائحة كوفيد–19 على مختلف قطاعاتها الاقتصادية خاصة الحيوية منها وكان لهذا الفيروس التأثير الكبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية خاصة على مؤشري التضخم والبطالة وفي هذا المطلب سنتطرق الى واقع التضخم في الجزائر قبل الجائحة و انعكاسات هذه الجائحة على مؤشر التضخم.

أولا : واقع التضخم في الجزائر

أ / تطور التضخم في الجزائر :

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الإقتصادية التي تعاني منها إقتصاديات الدول النامية بصفة عامة و الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، وذلك يرجع لعدة أسباب داخلية و أخرى خارجية ، و الجدول يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر قبل الجائحة :

الجدول رقم (3) يمثل معدل التضخم في الجزائر(2010 – 2019)

السنة	معدل التضخم (%)
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.2
2014	2.9
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.6
2018	4.3
2019	1.95

المصدر: ادبوب سارة ،لسبع مريم ، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) "، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الإقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف ،المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر 2021 ،ص 42

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل التضخم في سنة 2010 كان 3,9 %، و ذلك نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي

الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل إرتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الإستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7 % .

وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ % 4,5 ، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في إرتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى إرتفاع الأسعار، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة .

وتحت تأثير إرتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الإرتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012 ؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم ،...) ، واصل معدل التضخم إرتفاعه ليبلغ % 8,9 في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر إرتفاعا للعشرية .

في سنتي 2013 و 2014 إنخفض معدل التضخم إلى 3.2 % و 2.9 % على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5 % مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012 ، عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.8 % في سنة 2015 ثم 6,4 % في سنة 2016 ، ولا يبدوا أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة ، ...) ، بل هو يرجع في الأساس إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية .

أما خلال الفترة (2017-2019) ، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38 % و 11,10 % في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3 % في سنة 2018 مقابل 5,6 % في سنة 2017، ليبلغ 1,95 % في سنة 2019 ، وهذا الإنخفاض راجع إلى إنخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية .

ب / أسباب تفشي ظاهرة التضخم في الجزائر :

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك الى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الإقتصادي القائم في البلد، و منهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسبابا خارجية ترتبط بإرتفاع عملية الإستيراد من العالم الخارجي .

1/ الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر [1]:

- زيادة الطلب المحلي و إرتفاع التكاليف الإنتاجية: يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية الوقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع الأسعار، ومن بين الأسباب التي تأدي إلى إرتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الإقتصادية الجزائرية هو إنخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع و خاصة في حالة عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية.
- زيادة الكتلة النقدية : أشار تقرير البنك الجزائري الدولي لسنة2019 إلا أن المعروض النقدي الدولي (بإستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات) هو العامل الرئيسي المحدد لتضخم على مدى الفترة من 2010 إلى 2019 .
- سيطرت المجال غير الرسمي : سيطرت المجال غير رسمي في الجزائر على مجال واسع من أقسام المنتوجات، حيث تنفق الأسر تقريبا كامل دخليها في هذا السوق لشراء السلع الإستهلاكية، كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة بالعملة الصعبة في سوق غير الرسمي في الجزائر يؤدي إلى إنخفاض قيمة الدينار مما يولد ضغوط تضخمية .

2/ الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر : وتتمثل في [2]:

- التضخم المستورد : يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الإقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة و المتخلفة، فهو ينتج عن تأثير إرتفاع أسعار السلع التي يتم إستيرادها، و التي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات و التي تعكس درجة التبعية إلى الخارج .

ج / الإجراءات و التدابير المنتهجة للحد من التضخم :

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 ، وخاصة تلك المنتهجة من طرف بنك الجزائر بصفته المسؤول الأول عن استقرار الأسعار، حيث أشارت المادة 35 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26-08-2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي [3]:

" تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض و الصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي " .

---

[1] ادبوب سارة ،لسبع مريم ، **"تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) "**، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الإقتصادية جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف،المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر 2021 ، ص 44 - 47

[2] نفس المرجع السابق 47

[3] نفس المرجع السابق ، ص 49 - 50

سياسة استهداف التضخم :حيث تشير التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى أنه تم تحديد معدل التضخم أقل من 3 % كهدف وهذا منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2007 ، إلا أنه وفي ظل وجود خطر الارتفاع في التضخم المستورد، فقد حدد مجلس النقد والقرض – إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط عند 3 % كهدف نهائي للسياسة النقدية– مجالا مستهدفا يتراوح بين 3 % و 4 % في سنة 2008، ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف بـ 4 % في سنة 2009 واستمرار العمل به إلى غاية وقتنا الحالي .

تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26-08-2010) ، تعمل على إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية . وبغرض متابعة هدف التضخم عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج ARIMA وإن كان ذلك ضمنيا في سنة 2010 .

في ظل الزيادات القوية والفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة ، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة ، وتتمثل في :

- إلغاء الحقوق الجمركية والمقدرة بـ 5 % على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية .
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17 % على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية .
- إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة بـ 19 % بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وبـ 25 % بالنسبة لنشاطات التوزيع .
- إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق .
- تخفض هذه الإعفاءات الاستثنائية المتراكمة من سعر التكلفة بنسبة 41 % .

اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية ، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أفريل 2012 (من 1100 إلى 1350 مليار دينار) ، كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1.5 % في منتصف جانفي 2013.

إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإجبارية الدنيي في ماي 2013 إلى % 12 بعد تعديله بنقطتين مئويتين في ماي 2012 (من 9 % إلى 11 %) .

توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة ، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة ، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية :

- إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة ، ابتداء من جانفي 2018 .
- تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناطراك.
- رفع معدل الاحتياطيات الإجبارية من 4 % إلى 8 % في بداية سنة 2018 ثم إلى 10 % في جوان 2018 .

ثانيا :انعكاسات جائحة كوفيد-19 على مؤشر التضخم في الجزائر

أفرزت جائحة كوفيد -19 صدمات عرض سلبية أثرت على مؤشر التضخم في الجزائر؛ حيث تشير الإحصائيات لنهاية السداسي الثاني إلى حدوث زيادة في معدل التضخم مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2019، في حدود 2.07٪، وهي زيادة كبيرة بالنظر إلى الاستقرار النسبي الذي كان يشهده معدل التضخم بالجزائر خلال السنوات السابقة وهذا يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(4): تطور مؤشر الاسعار في الجزائر خلال السداسي الاول2020، الوحدة ٪

الفترة	مؤشر جوان 2020	مؤشر جوان 2020/ ماي 2020	مؤشر جوان 2020 /جوان 2019	مؤشر السداسي 2020/ السداسي 2019
مواد غذائية و مشروبات غير كحولية	227.74	-0.67	2.34	0.33
ملابس و أحذية	251.80	0.51	4.86	5.57
سكنات و أعباء	187.55	-0.4	0.96	1.78
أثاث و مواد التأثيث	184.85	0.10	3.46	3.87
صحة و مواد التنظيف	222.71	0.25	3.61	3.65
نقل و مواصلات	229.54	1.45	3.43	2.07
تربية ثقافة و إستجمام	154.17	0.06	2.02	5.24
مختلفة	249.39	0.09	5.08	4.95
المؤشر العام	225.36	-0.08	2.97	2.07

المصدر : سعودي محمد، " صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 و آثارها على الإقتصاد الجزائري "، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ،المجلد 05 العدد 02 ، سبتمبر2021، جامعة تيسمسيلت ، ص 313.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار قطاع المواد الغذائية لم ترتفع كثيرا خلال جائحة و ذلك لعدم توقف السلاسل التوريدية سواءا المحلية و الخارجية فضلا عن تواجد مخزون كافي لدى المنتجين و الموردين إستطاع إمتصاص الطلب الكبير الذي ظهر مع نهاية السداسي الأول عكس أسعار القطاع الصحة و مواد التنظيف و الذي كانت أسعاره مرتفعة في 2020 نتيجة زيادة الطلب عليه فضلا عن إنقطاع سلسلة

التوريد العالمية و ضعف المخزونات المحلية، مما شكل نوع من الندرة في بعض المنتوجات خاصة الصيدلانية و نفس الشيء بالنسبة لباقي القطاعات و التي توقفت فيها سلسلة التوريد الدولية مع إنخفاض المخزونات لكن مع خصوصية إنخفاض الطلب المحلي عليها حيث لم تكن من أولويات المستهلك أثناء ذروة حدوث الهلع الذي نجم عن الجائحة في منتصف شهر مارس و هذا ما يدفعنا لتتبع الزيادة في الأسعار خلال السداسي الأول ل2020 بشكل كفصل لكل شهر :

الجدول رقم (5) : تطور مؤشر الأسعار الشهري خلال 2020 ، سنة الأساس 2001، الوحدة ٪

الفترة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
المؤشر العام						
العاصمة	0.1-	0.6-	1.2	0.3	1.0	0.2
كل التراب الوطني	03	0.1-	1.1	0.5	1.0	0.1-
مؤشر المواد الغذائية						
العاصمة	0.4-	1.6-	2.5	0.5	2.1	0.2-
كل التراب الوطني	0.5	0.5-	1.9	0.7	1.9	0.7-

المصدر : سعودي محمد، " صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 و آثارها على الإقتصاد الجزائري "، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ،المجلد 05، العدد 02 ، سبتمبر2021، جامعة تيسمسيلت ، ص314

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن معدل التضخم مقارنة مع سنة الأساس لم تكن كبيرة جدا عكس المعدل الأول الذي يقارنه بالسداسي الأخير ل2019 ومنه فإن القول بأن أثر الشديد لمعدل التضخم كنتيجة لحدوث جائحة كوفيد-19 مقارنة مع الأرقام في أجل الطويل وجدناه غير مؤثر عكس المقارنة مع المعطيات قصيرة الأجل غير أنه يظهر في الشهر المتزامن مع بداية الجائحة حدث إرتفاع في أسعار السلع الغذائية و هذا خلال شهر مارس كإنعكاس لإتفاع الطلب عليها و تراجع المخزونات لكن مع عودت الطلب إلى مستوياته العادية إثر إنخفاض حجم العله من الجائحة في شهر جوان أما شهر ماي فهو مرتبط بظرف سنوي وهو شهر رمضان الكريم و الذي يرتفع فيه الطلب عموما مما يؤكد أن أزمة أخذت شكل الدورية ولم تكن دائمة في جانب العرض على العكس من التوقعات التشاؤمية التي سادت مع بداية ظهور الجائحة .

الشكل رقم(05): معدلات النمو و التضخم في الجزائر لنهاية 2020 و سنة 2021

المصدر : سعودي محمد، " صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 و آثارها على الإقتصاد الجزائري "، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02 ، سبتمبر 2021، جامعة تيسمسيلت ، ص 312

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان معدل التضخم إنخفض الى 2٪ سنة 2019 أي قبل جائحة كوفيد -19 ليرتفع إلى 3.5٪ سنة 2020 و 3.7٪ في الثلاثي الأول لسنة 2021 أثناء جائحة كوفيد -19.

في حين بلغ التضخم الشهري اوجه في الثلاثي الثاني لسنة2021 حيث بلغ 7.5٪ ، ليتراجع الى 5 ٪ اواخر نفس الثلاثي ليرتفع في الثلاثي الأخير من نفس السنة إلى نسبة 9.6 ٪ ، ليبلغ 9.8٪ في الثلاثي الاول لسنة 2022 .

وهذا الارتفاع يعود إلى الإجراءات المتخذة للحد من فيروس كوفيد -19 الذي اثر بفعل صدمة العرض على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للمستهلك وارتفاع الاسعار وتدني قيمة العملة المحلية وبالتالي حدوث التضخم (وهذا كان متوقعا كون الهيكل الاقتصادي الجزائري هش ولا يعتمد على الانتاج حيث ان الانتاج في الجزائر يبلغ ٪ 2.3) مقارنة بالمحروقات التي تتجاوز ٪ 96 من صادرات الجزائر (بانهيار سعر البترول و انخفاض سعره الى ادنى مستوى له) حدث ما يعرف بالتضخم.

ثالثا / بعض الحلول لتخفيض التضخم في الجزائر

في ظل أزمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط والتي تسببت خاصة هذه السنة في ارتفاع قياسي لمعدل التضخم ، إذ سجل المتوسط السنوي لمعدل التضخم تسارعا إلى % 4.1 في جوان 2021 ، يمكن وضع مجموعة من التوصيات والتي من شأنها التخفيض من معدل التضخم [1]:

- التنويع في مصادر الدخل وعدم حصره في مداخيل المحروقات فقط .
- الاهتمام بالإنتاج المحلي والعمل على عصرنة الجهاز الإنتاجي للرفع من العرض الوطني مع تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية وتقليل الإستيراد وزيادة عمليات التصدير ، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الإيرادات غير النفطية .
- ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين العرض النقدي والإنتاج السلعي البحث .
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في المجالات التي تحقق فوائض قيمة أكثر ارتفاعا والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة وعلى الخصوص في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية المتعلقة بها ؛ تنظيم السوق ومحاربة الأسواق غير الرسمية (الموازية) .
- تفعيل الرقابة على الأسعار المحلية والتحكم في عناصر التكوين السعري للسلع الضرورية ؛ العمل على ضبط المالية العامة من خلال تحسين تحصيل الإيرادات وخفض الإنفاق العام ومراجعة سياسة الدعم ؛ تفعيل الأداوات الكمية للسياسة النقدية لاسيما سياسة السوق المفتوحة ؛ محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار وتداول الأوراق المالية .

[1] ادبوب سارة ، لسبع مريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

المطلب الثاني : تداعيات جائحة كوفيد 19 على ظاهرة البطالة في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب واقع البطالة في الجزائر قبل الجائحة و إنعكاسات الجائحة على البطالة و محاولات الحكومة لمحاربة هذه الظاهرة بعد الجائحة .

أولا / واقع البطالة في الجزائر :

سنتكلم عن واقع البطالة في الجزائر قبل جائحة كوفيد -19 .

أ / تطور البطالة في الجزائر :

الجدول رقم (6) : يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2010– 2020 .

السنة	معدل البطالة%
2010	10.0
2011	10.0
2012	11.0
2013	9.8
2014	10.0
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.71
2018	11.88
2019	11.7
2020	15.5

المصدر : بو قجان نسيم ، واضح فواز ، " دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid-19) على معدلات البطالة في الجزائر " ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد :الثامن ، العدد: الثاني ، ديسمبر 2021 ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،ص 204 .

ومن الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة المرتفعة التي ميزت الجزائر، بدأت في الإنخفاض سنة تلو الأخرى إلى غاية سنة 2013 أين وصلت إلى أدنى حد لها بـ 9.8 %، ذلك راجع إلى التدابير والسياسات التي إنتهجتها الحكومة للنهوض بالتشغيل، و كان من بينها إقرار الحكومة لمجموعة من البرامج التكميلية خارج الميزانية العامة، من أهمها برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 الذي وفر 455.000 منصب شغل، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له 70 مليار دولار وفر 200.000 منصب شغل، كما

خصصت الحكومة مبلغ 250 مليون دولار سنة 2004 للقضاء على البطالة، إضافة إلى رفع قيمة الإستثمارات إلى 10 مليون دج، كما يرجع سبب إنخفاض معدلات البطالة أيضا إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، وأيضا نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 2000–2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري، كما يعتبر المخطط الخماسي (2010 – 2014) أحد أهم البرامج الداعمة لسياسة التشغيل وترقية الحياة اليومية للمواطن، فبالرغم من الزيادة المعتبرة في نسبة السكان إلا أن معدلات البطالة بقيت ثابتة ولم تتجاوز عتبة % 11، والمسجلة سنة 2012 ، وقد تم خلال هذا الخماسي إقرار تخصيص 40 % من موارد المخطط لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وكنتيجة لإنخفاض أسعار البترول مرة أخرى سنة 2015، وإستهلاك نسبة كبيرة من إحتياطي الصرف، جعل الحكومة تعلن سياسة التقشف لمواجهة الأزمة، وكان أول قراراتها تجميد عملية التوظيف في أغلب القطاعات، وكذا تعديل قانون التقاعد الذي ألغي التقاعد النسبي وتوحيد سن التقاعد بـ 60 سنة لكافة المستويات، وهذا ما جسده ارتفاع نسب البطالة سنة 2015 – 2016، في ظل فشل القطاعات الاقتصادية عن توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل .

أما سنة 2019 قبل حدوث جائحة كوفيد –19 فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر بـ 11.7 % بانخفاض طفيف قدره 0.3 % مقارنة بسنة 2018 التي سجلت نسبة 11.88 % .

ب/أسباب تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر[1] :

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية .
- تداعيات تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الإقتصادية .
- إخفاق برامج التصحيح الإقتصادي .
- بطء وتيرة النمو الإقتصادي .
- سوء الإدارة .
- تسريح أصحاب العقود المؤقتة .
- ضعف المحفزات .
- الإنعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة .

كما يمكنا عرض أهم العوامل التي زادت من حدة مشكلة البطالة في الجزائر في النقاط التالية :

- أكثر من 80 % لا يتجاوز سنهم 30 سنة ، 2/3 من البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة .
- إرتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل .

[1] بوقجان وسام ، واضح فواز ، **" دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid-19) على معدلات البطالة في الجزائر "** ، مرجع سبق ذكره ،ص 202 - 204

- عدم توافق الدفعات المتخرجة من المؤسسات التعليمية والجامعات مع متطلبات سوق العمل .
- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف .
- ضعف الوساطة في سوق العمل وجود إختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل .
- ضعف المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الإستثمار .
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع مستجدات المحيط .
- ترجيح النشاط التجاري على حساب الإستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل .
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب .
- العامل الإجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور .
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات .
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لاسيما في المناطق النائية .

وعليه بذلت الجزائر جهود كبيرة للحد أو على الأقل التخفيف من هذه الظاهرة التي تسارعت وتيرتها بعد أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986، وما تلاها من إصلاحات إقتصادية وإعادة الهيكلة، أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 .

ج / أهم الإستراتيجيات المتبعة للحد من البطالة في الجزائر:

أنشأت الجزائر عدة برامج وأجهزة بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعاً إجتماعياً ومالياً تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية [1]:

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.– CNAC

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.ANSEJ

– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI.

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

وسوف نستعرض كل هذه البرامج بإختصار :

1– جهاز الصندوق الوطني للتامين عن البطالة :

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94–188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف

[1] بن عبد الفتاح دحمان ،عائشة عوماري ، نرجس حميمش ، **" استراتيجية الجزائر في علاج البطالة (مقاربة قياسية – ادرار نموذجا) "** ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، العدد السادس ، ديسمبر 2016 ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، ص 204 - 211

بالضمان الاجتماعي . ويهدف إلى إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من 35 سنة الى 50 سنة ولا سيما عبر منح قروض غير مكافأة .

كما كلف الصندوق (CNAC) بمهمة جديدة وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 03/514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 ، تتمثل في دعم ومرافقة الأنشطة المنشأة من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى 50 سنة .

1 – كيفية التمويل : تقدر التكلفة الإجمالية للإستثمار بعشرة (10) ملايين دينار كحد أقصى، بينما الحد الأدنى للمساهمة الشخصية على مبلغ الإستثمار الخاص بالمشروع المقرر محدد حسب المستويين الآتيين :

– المستوى الأول : 1 % من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما يقل هذا الإستثمار عن خمسة ملايين دج أو يساويه.

– المستوى الثاني : 2 % من المبلغ الإجمالي للإستثمار عندما يزيد هذا الإستثمار عن خمسة ملايين دج ويقل عن عشرة ملايين دينار أو يساويه .

بينما يتغير مبلغ القروض غير المكافأة بحسب كلفة ستثمار إحداث النشاط ولا يمكن أن يتجاوز :

- % 29 من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن خمسة ملايين دينار أو يساويه .
- % 28 من الكلفة الإجمالية للإستثمار عندما يزيد هذا الإستثمار عن خمسة ملايين دينار ويقل عن عشرة ملايين دينار أو يساويه .

كما يمنح هذا القرض في الحالتين مرة واحدة عند إنطلاق المشروع الذي ينجزه البطال أو البطالون ذوو المشاريع .

أما بالنسبة للمبالغ الممولة من طرف البنوك فلا يمكن أن تتجاوز 70 % من المبلغ الإجمالي للإستثمار .

– المساهمة الشخصية 1 % بدلا من 05 % سابقاً إذا كان القرض أقل من 5 ملايين دينار جزائري و 2 % بدلاً من 08 % سابقاً إذا كان القرض يتراوح ما بين 5 ملايين دينار جزائري و 10 ملايين دينار جزائري .

– قروض غير مكافاة (Bonification des tauxd'intérét) تتحملها الخزينة العمومية وهي كالتالي :

- 500ألف دينار جزائري للكراء إذا كان ضروري .
- 500ألف دينار جزائري لشراء سيارات مهيأة .
- مليون دينار جزائري لخريجي الجامعات من أجل الكراء إذا كان مشترك ما بين اثنين أو أكثر في نشاطات كمكاتب الدراسات والأطباء والمحامين .

– تمديد فترة تسديد القروض إلى ثلاث (03) سنوات بالنسبة للأساسي (القرض البنك)

2-**شروط قبول البطالين للإستثمار في الصندوق الوطني للتامين عن البطالة** : يستفيد الشاب البطال من إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون سنه يتراوح ما بين 30 إلى 50 سنة .
- أن يكون من جنسية جزائرية .
- عدم شغل وظيفة مأجورة أو القيام بنشاط لحسابه الخاص عند تقديم الملف.
- أن يكون مسجلاً لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيداً من منحة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
- يتمتع بكفاءة مهنية أو مهارة متصلة بنشاط المشروع .
- القدرة على حيازة المبلغ المالي الكافي للمساهمة في تمويل المشروع .
- أن لا يكون قد سبق له الإستفادة من إعانة إنشاء نشاط .

2/ **متيازات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** : يستفيد كل بطال في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من :

- 80% من النسبة المطبقة من طرف البنك للإستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الصيد، البناء الأشغال العمومية، المياه والصناعة التحويلية .
- 60 % من النسبة المطبقة من البنك للإستثمارات في بقية قطاعات النشاطات الأخرى .
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية .
- الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي .
- الإستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .
- فيما يتعلق بمخاطر قروض الإستثمارات ، تم إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة وإستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود سبعين (70) بالمائة .

2/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ؛ إذ يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من:

- مساعدة مجانية (إستقبال – إعلام – مرافقة – تكوين).
- إمتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال) .
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية) .

تتمتع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالشخصية المعنوية والإستغلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لنشاطات الوكالة .

أ/ الإطار العام لدعم تشغيل الشباب : يتمثل دعم تشغيل الشباب في ما يلي :

- تشجيع إستحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع .
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف .
- يجب أن يستوفي الشباب ذوي المشاريع الشروط المرتبطة بالسن والتأهيل ومستوى المجهود الشخصي على الخصوص .
- يستفيد الشباب ذوي المشاريع من الإمتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به والممنوح في إطار الإجراءات القائمة، ويستفيدون أيضاً من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المنصوص عليها قانونا .
- **ب/مهام الوكالة** : تقوم الوكالة بالإتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية :
- تدعيم وتقديم الإستشارات وترافق الشباب ذوي المشاريع الإستثمارية في إطار تطبيقها .
- تسير وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما الإعفاءات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود ما يضعه الوزير تحت تصرفها .
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق لدعم تشغيل الشباب و الإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- تقوم بمتابعة الإستثمارات المنجزة من الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على بنود الدفاتر .

ج/ شروط قبول الشباب المستثمر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : الشاب المستثمر يستفيد من مساعدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حالة توفر الشروط التالية :

- أن يتراوح السن بين (19) و (35) سنة ويمدد بالنسبة لمسير المؤسسة شرط بلوغ سن الاربعين (40) سنة في الحالة التي يخلق فيها الإستثمار ثلاثة مناصب .
- التمتع بتأهيل مهني وإكتساب كفاءة معترف بها ومبررة بشهادة عمل أو شهادة تكوين .
- عدم شغل أي وضيفة مأجورة عند تقديم طلب إعانة الدولة .
- أن يكون مسجلاً لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل .
- حيازة مساهمة شخصية على شكل مبلغ مالي صافي .

د/إمتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :المستثمر الشاب من :

- % 80 من النسبة المطبقة من البنك للإستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الصيد، البناء الأشغال العمومية، المياه والصناعات التحويلية .
- 60 % من النسبة المطبقة من البنك للإستثمارات المنجزة في بقية قطاعات النشاط الأخرى .
- عندما تكون إستثمارات الشباب متواجدة في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛التخفيضات المشار إليها أعلاه تصبح كما يلي على التوالي 95 % و 80 % من النسبة المطبقة من طرف البنك .

- إعفاءات على الرسم على القيمة المضافة وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي .
- قروض إضافية بدون فوائد من أجل الكراء والمكاتب الجماعية .

3/ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار [1]:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمارات ، تهدف إلى ترقية الإستثمار في الجزائر من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل .

أ /مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للمستثمرين الوطنيين والأجانب جملة من الخدمات مجاناً، حيث :

- تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية .
- تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنيت خاصة وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الإستعلامات بمناسبة التظاهرات الإقتصادية المنظمة في الجزائر وفي الخارج .
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب ... الخ) لقرارات التشجيع على الإستثمار.
- تسهم في تنفيذ سياسات و إستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الإقتصادية المعنية .
- تسهر الوكالة على مرافقة وتوجيه وتقديم جميع التسهيلات للمستثمر من أجل القيام بالإستثمار المرغوب .

ب/إمتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : تنقسم الإمتيازات الممنوحة في هذا النظام إلى قسمين حسب المراحل التي يمر بها المشروع مرحلة الإنجاز ومرحلة الإستغلال :

- تقديم إعفاءات ضريبية .
- تقديم إعفاءات جمركية .
- الإعفاء من الرسم العقاري .
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها إثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال .
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني .
- تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف ، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 209 - 210

4/ برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

يعتبر برنامج القرض المصغر من بين الأجهزة التي أحدثتها الدولة لمكافحة البطالة وخلق مناصب شغل بإنشاء نشاطات في مختلف الميادين وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، أما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فقد إستحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وتم تعديل إجراءات جهاز القرض المصغر عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر، المحدد لشروط الإعانة للمستفيدين من القرض المصغر .

أ /مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : تتمثل مهامها في :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع المعمول به .
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل
- إجراء دورات تكوينية للمرافقين من أجل مرافقة ذات نوعية حسنة لأصحاب المشاريع .
- اجراء دورات تكوينية للمستفيدين من القروض المصغرة في كيفية إنشاء وتسيير مؤسساتهم وكذاحول التربية المالية .

ب /شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر : لا بد من توفر الشروط التالية :

- أن يكون سن طالب القرض 18 سنة فما فوق .
- أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مدا خيل غير ثابتة أو ضعيفة وإثبات الإقامة .
- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب إنجازه .
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي 03 % أو 05 % من الكلفة الإجمالية للمشروع .
- دفع الإشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .
- الإلتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك والإلتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني .

د /إمتيازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : يستفيد كل مستثمر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الإمتيازات التالية :

- قرض بنكي بنسبة فائدة منخفضة 100 % .
- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي..
- الإعفاء من الرسم العقاري .
- الإعفاء من جميع حقوق تسجيل العقود .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة .

- الإعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة 5 % .

ثانيا / إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على ظاهرة البطالة في الجزائر

أ- **تداعيات جائحة كوفيد 19 على سوق العمل في الجزائر:** مع تفاقم حدة الجائحة تعرض سوق العمل إلى صدمة العرض والطلب جراء التدابير المستعجلة المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية الأمر الذي وضع الشركات الاقتصادية في خيارات صعبة تمثلت في غلقها وهذا يعرضها للإفلاس أو تخفيض عمالها لضمان إستمرار أنشطتها الإقتصادية، ماأدى إلى إرتفاع في معدلات البطالة وتعتبر كل من قطاع النقل، قطاع البناء والاشغال العمومية أهم القطاعات المتضررة، إذ توقفت 24 ألف مؤسسة بناء عن العمل مع بدء الجائحة.

ب-البطالة في الجزائر خلال الجائحة:

الجدول رقم (7) : يمثل معدلات البطالة و النمو خلال الفترة 2019إلى الثلاثي الأول من 2022:

السنوات	2019	2020	2021	2022 Q1*
معدل النمو (٪)	0.8	1.8	4	5.9
معدل البطالة (٪)	11.7	15.5	13.4	11.1

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وكالة الانباء الجزائرية معدل البطالة و النمو خلال الثلاثي الاول لسنة 2022

من الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل النمو في إرتفاع مستمر خلال الفترة 2019- 2021 أين إنتقل معدل النمو الاقتصادي من 0.8 ٪ إلى 4٪

فيما إرتفع معدل البطالة من 11.7 ٪ سنة 2019 إلى 15.5 ٪ سنة 2020 ، إذ عمقت الأزمة الصحية كوفيد -19 من حدة البطالة و الفقر في الجزائر، فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من إجل الوقائية من الوباء عمقت من حدة البطالة لإعتماد الكثير من الأفراد على الأعمال الحرة مثل : الحرفيين التجار؛ عمال النقل الخاص؛ عمال المقاهي؛ عمال قاعات الحفلات و الفنادق؛ عمال قطاع السياحة و الخدمات ... و غيرهمثم إنخفضت سنة 2021، والثلاثي الأول من سنة 2022 على التوالي 13.4 ٪ 11.1 ٪ ؛ حيث " أظهر، مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل بها 440171 عاملاً أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية " فنعكس هذا سلبا على القوة الشرائية للأفراد الذين دق الفقر عتبت أبوابهم حيث إنخفضت دخلوهم و نقصت أرباحهم مما جعل الكثير منهم يعيش حياة صعبة الخوف من المرض من جهة و الوضع المالي المتدهور من جهة أخرى، و المعروف أن العلاقة بين البطالة و الفقر علاقة وطيدة فالبطالة هي العنصر الأساسي للفقر و برغم من إنخفض معدل الفقر بشكل كبير في الجزائر منذ التسعينيات بفضل الإعانات و إجراءات الإدماج الإجتماعي إلا أن الجزائر مازال تسجل مؤشر مرتفع من الفقر و آخر التقديرات المسجلة كانت سنة 2011 م و التي

أظهرت معدل فقر بل 5.5 % و الفقر المدقع 0.5 % (أقل من 1.9 دولار في اليوم) ، كما بلغت نسبة النمو خلال نفس السنة 1.8 بالمئة .

و يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل سنة 2019 م قد بلغ 1449 مليون عاطل عن العمل مقارنة بسنة 2018 م التي سجلت 1462 مليون عاطل عن العمل، و تظهر التقارير أن 663 آلف عاطل عن العمل ليس لديهم شهادات جامعية أي بنسبة 45.8 % من مجموع العاطلين عن العمل، في حين يشكل خريجي التعليم العالي نسبة 27.8 %؛ أما خريجي التدريب المهني يشكل 26.5 % [1] .

كما سجل صندوق النقد الدولي انكماش في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020 وهو ما رفع نسبة البطالة إلى 15.5 %، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الإقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة كان عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، بإعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات إظطرت لتسريح العمال إذا واجهت قصورا في التدفقالنقدي بشكل أثر على إستمراريتها ومرونة نشاطها خاصة أنها لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة ، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز ب 20.1 % في قانون المالية 2020، إنعكس آليا على إستثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما فاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي وذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم لإاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 %من الناتج الداخلي الخام، وحجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 %من حجم التشغيل الكلي . كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل [2].

لقد حقق الاقتصاد الجزائري نمو بنسبة 4 %في سنة 2021 حسب صندوق النقد الدولي، الذي توقع في تقريره السابق نسبة 3.4% فقط ، بالإضافة الى ذلك كان رصيد المعاملات التجارية 2.9 %، و الذي يمثل 2.8 %من الناتج الداخلي الخام .

أما بخصوص الشغل، أعتبر الصندوق أن البطالة ستتراجع بشكل ملحوظ في الجزائر في السنوات المقبلة، وأعادت مؤسسة بروتن وودز النظر في توقعاتها إلى الإنخفاض لسنتي 2022 و 2023، مستندة على نسبة تتراوح ما بين 11.1 %و 9.8 %، في حين كانت تتوقع في تقريرها في أكتوبر ارتفاع البطالة الى 14.7 %سنة 2021.

[1] موسى كاسحي ،دربال رقية ، مرجع سبق ذكره ، ص902 – 905
[2] بو العراس صلاح الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص170

وفي السنة المنصرمة (2021) ، بلغت نسبة البطالة 13.4% حسب صندوق النقد الدولي الذي كان يتوقع منذ ستة أشهر نسبة 14.1 %سنة 2021[1].

ثالثا /مقاربة اقتصادية لمحاربة البطالة وترقية الشغل تبنتها الحكومة الجزائرية

تعتبر سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة أحد أهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020–2024، حيث تسعى الحكومة على المدى القصير إلى تقليص البطالة في حدود 10 % وذلك من خلال جملة من الإجراءات أهمها[2]:

* تكييف برامج التكوين مع إحتياجات سوق العمل ،
* التسيير الأمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفرق بين الطلب على العمل وعرض العمل ،

كما تطرق البرنامج أيضا إلى دعم إستحداث النشاطات خاصة تلك المنشئة لمناصب العمل في قطاعات أساسية مثل الفلاحة الصناعة، الرقمنة، والسياحة والصناعة التقليدية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة .

كما خصصت الجزائر في ميزانية 2022 إعتماد جديد بأكثر من 80 مليار دج للمساهمة في جهاز منحة البطالة، حسبما ورد في مرسوم رئاسي صدر في الجريدة الرسمية (رقم 27) . ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 22 –158 الذي وقعه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في 12 أبريل المنصرم، والمتضمن أحداث باب وتحويل إعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي .

وجاء في المرسوم : " يحدث في جدول ميزانية تسيير وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، باب رقمه 44–13 و عنوانه " مساهمة في جهاز منحة البطالة " .

وعلى هذا الأساس ، يخصص لميزانية سنة 2022 إعتماد قدره 80.228 مليار دج يقيد في ميزانية تسيير وزارة العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي .

و يتكفل وزير المالية و وزير العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي بتطبيق هذا المرسوم كل فيما يخصه . تجدر الإشارة إلى أن منحة البطالة التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تمكن المستفيدين من الحصول على منحة شهرية ب 13 ألف دج و على بطاقة " الشفاء " للإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي . و إلى غاية 21 أبريل , تم قبول ملف أكثر من 900 ألف مستفيد من هذه المنحة [3].

[1] **" صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته للنمو لسنة 2022 الى 2.4 بالمئة"** ، وكالة الانباء الجزائرية ، 29 افريل 2022

[2] روشو عبد القادر ،**" الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا " كوفيد -19" دراسة تحليلية تقييمية في اطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030 "** ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 12 ، العدد 3 (2021) ، جامعة خميس مليانة الجزائر ، ص165

[3] وكالة الانباء الجزائرية ، **"تخصيص ميزانية بأكثر من 80مليار دج لمنحة البطالة "** ، أدرج يوم30 أفريل 2022 18:04

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل معرفة إنعكاسات جائحة كوفيد-19 على مؤشري البطالة و التضخم في الجزائر، و ذلك بجمع بيانات والإحصائيات و قرائتها وتفسيرها وفقا لمعايير إقتصادية ومنهجية، و إستنتجنا أن معدلات البطالة و التضخم إرتفعت بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 و الإجراءات التي تخذتها الدولة الجزائرية للحد من تفشي الوباء في البلاد من غلق الحدود و توقيف بعض القطاعات، كم تناولنا أيضا محاولات الحكومة لتخفيض معدلات البطالة و التضخم من خلال وضع برامج و مخططات لإنعاش الإقتصاد بعد الجائحة .

الـــخـــاتـــمـــــــة

تعاني الجزائر منذ الاستقلال من خلل هيكلي على مستوى قطاعاتها الاقتصادية، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية التي باشرت مجموع من الاصلاحات ضمن برامجها التنموية إلا وضعية الاقتصاد ما تزال تعاني من ركود، وما زاد الطين بلة مختلف الأزمات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو حتى صحية، ولعل أخرها الازمة الصحية التي عرفها العالم وعرفت بجائحة كوفيد-19 والتي خلفت آثار سلبية أظهرتها مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الجزائريو، ولقد حاولنا في هذا البحث معالجة أثر جائحة كوفيد – 19 على مؤشرين من مؤشرات الاقتصاد الجزائري وهما مؤشر البطالة والتضخم.ومن خلال معالجة هذه الاشكالية إختبرنا مجموعة فرضيات الدراسة واستخلصنا مجموعة نتائج نوردها كما يلي:

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى: تم التأكد من صحة هذه الفرضية و القائلة : " جائحة كوفيد-19 هي الإنتشار العالمي لفيروس كوفيد-19 ليشمل معظم دول العالم " : من خلال ما تم تناوله من تعاريف حول الجائحة وقد تم الإتفاق عليها من طرف مختلف المختصين

الفرضية الثانية: تم التأكد من صحة هذه الفرضية و القائلة : " جائحة كوفيد-19 أحد مسببات التضخم ": و هذا ناتج عن آثار صدمة العرض لجائحة كوفيد-19 على التضخم .

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحة هذه الفرضية و القائلة : " جائحة كوفيد-19 أحد مسببات البطالة ": و هذا ناتج عن آثار صدمة العرض لجائحة كوفيد-19 على البطالة .

الفرضية الرابعة: : تم التأكد من صحة هذه الفرضية و القائلة : "رفعت جائحة كوفيد -19 من معدلات التضخم و البطالة في الجزائر " : و هذا من خلال ابراز تداعيات الجائحة على التضخم و البطالة وتأثر معدلاتهما بها.

ثانيا: نتائج الدراسة

*فيروس كوفيد – 19 هو مرض يسببه نوع جديد من فيروسات كورونا ، أكتشف بووهان الصينية سنة 2019 ، تتراوح أعراضه بين حمى ، سعال و ضيق في التنفس ، و قد يؤدي إلى الموت ، وانتشر في معظم دول العالم.

*تحول فيروس كوفيد -19 من أزمة صحية إلى جائحة عالمية .

*جائحة كوفيد -19 هي صدمة عرض سلبية نتيجة إنخفاض الإنتاج من جهة و إنخفاض الواردات من جهة أخرى .

*جائحة كوفيد – 19 أثرت على مختلف القطاعات الإقتصادية الجزائرية خاصة : قطاع المحروقات ، الصناعة ، النقل ، السياحة .

*جائحة كوفيد – 19 أثرت على معدلات التضخم في الجزائر في الأجل القصير حيث بلغت3.5 سنة2020.

* جائحة كوفيد – 19 أثرت بشكل سلبي على معدلات البطالة حيث ارتفعت خلال الجائحة و نتيجة إجراءات الغلق؛ أين بلغت معدل 15.5 سنة 2020.

ثالثا : توصيات الدراسة

من خلال دراستنا المتواضعة تمكنا خلصنا إلى مجموعة توصيات هي:

- خلق مناصب عمل جديدة واستثمار الرأسمال البشري في تسيير مختلف المشاريع الاقتصادية للقضاء على البطالة.
- اعتماد سياسة مالية ناجعة من أجل امتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في الأسواق والنسيج الاقتصادي الجزائري.
- رقمنة مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسساتية من أجل الدفع بمختلف الفئات العمرية التعامل مع التكنولوجيات وبالتالي التخلص مما يسمى بالبيروقراطية وتسهيل المشاريع بالرقمنة.
- تحديث المرافق الاقتصادية العتيقة ومحاولة ادراج فئات ذات خبرة وكفاءة في التسيير وبالتالي تسهيل وصول المعلومة الى الفرد ومنه سهولة التعامل الأعوان الاقتصاديين.

قـــــائـمـــة

المـــصـادر و الـمـراجـــع

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب :

1/ أحمد الاشقر ، " **الاقتصاد الكلي** " ، دار الثقافة و الدار العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000.

2/ أحمد مجدي حجازي ، " **العولمة بين التفكيك و اعادة التركيب** " ، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ، الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004.

3/ إياد عبد الفتاح النسور ،**المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**،عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع،،الطبعه الثانية،2015،ص 289

4/ أيوب اديب العيسى ، " **الفساد الاداري و البطالة** " ، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، طبعة 1 ، 2014 .

5/ حسام داود و اخرون ، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ،طبعة 3 ،2005.

6/ حسن ابو زيت ، " **اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** " ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان الأردن الطبعة 1، 2000.

7/ حسين بن سالم جابر الزبيدي ، التضخم والكساد، عمان، مؤسسه الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011.

8/ رجاء الربيعي ، " **دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي** " ، دار امنة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013 .

9/ رمزي زكي ، " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " ،عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت ،1997 ، ص 30.

10/ طالب محمد عوض ،" **مدخل للاقتصاد الكلي** " ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، 2004.

11/ عبد الرحيم فؤاد الفارس ، وليد اسماعيل السيف ، " **الاقتصاد الكلي** " ،الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009.

12/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، " **النظرية الاقتصادية الكلية** " ، الاسكندرية ،مصر ، 1997.

13/ علي عبد الوهاب نجا ، " **مشكلة البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها** " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2005 .

14/ فليح حسن خلف ، "**الاقتصاد الكلي** " ، جدارة للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007.

15/ محمد علي الليثي و اخرون، " **مقدمة في الاقتصاد الكلي** " ، الدار الجامعية ، مصر ، 1997 .

16/ نعمة الله نجيب ابراهيم ، "**نظرية اقتصاد العمل**" ،الدار الجامعية للطباعة و النشر مصر 1997 .

المؤلفات :

1/رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته،** سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (18) ، موجه الوطن الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي 2021.

2/ عمر صخري ، "التحليل الاقتصادي الكلي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2000 ، ص 43

3/ محمد شريف المان ، "**محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** "، منشورات بوتي ، الجزائر 1994 .

4/ناصر دادي ، عبد الرحمان العايب ، "**البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

الرسائل و الأطروحات:

1/ سمية بلقاسمي ، " **اشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري** " اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، شعبة اقتصاد مالي ، جامعة باتنة 1 ،2017/2016 .

2/ حيمور مصطفى ، " **قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر** " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2014 _2015 .

3/ سليم عقون ، " **قياس اثار المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص تقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 –2010.

4/ شلالي فارس ،" **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005 .

5/ دحان كنزة، سلوكي كريمة، "**فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم راسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000– 2015**"،مذكرة غير منشورة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر جامعة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2016–2017.

الملتقيات و المؤتمرات :

1/ حمدي باشا رابح ، " **لغة الفقر و تحدياته** " ، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية و نجاعة الاداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 31 ماي –2 جوان 2003 .

المجلات و الأبحاث :

1/احمد فايز الهرش ، " **أزمة الاغلاق الكبير : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – 19 –** " ، مجلة بحوث الادارة و الاقتصاد ، مجلد 2 ، عدد 2 خاص ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، السنة 2020.

2/ ادبوب سارة ، لسبع مريم ، "**تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)** "، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الإقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف ،المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر 2021

3/ بن عبد الفتاح دحمان ،عائشة عوماري ، نرجس حميمش ، " **استراتيجية الجزائر في علاج البطالة (مقاربة قياسية – ادرار نموذجا)** " ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، العدد السادس ، ديسمبر 2016 ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي .

4/ بو قجان وسام ، واضح فواز ، " **دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid) على معدلات البطالة في الجزائر** " ،، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد :الثامن ، العدد: الثاني ، ديسمبر 2021 ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي .

5/ بولعراس صلاح الدين، "**الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كوفيد–19 بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد–19، سبتمبر، 2020، جامعة فرحات عباس سطيف .

6/ حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، " **دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي** " ،مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد 1 ، المجلد 6 ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ،الجزائر ، السنة 2021 .

7/ رحيمي عيسى ، قرقاد عادل ، العايب نصر الدين ، " **ظاهرة البطالة : مفهومها ، اسبابها و اثارها** " ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف – 2018 .

8/ روشو عبد القادر ،" **الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا " كوفيد -19" دراسة تحليلية تقييمية في اطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030** " ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 12 ، العدد 3 (2021) ، جامعة خميس مليانة الجزائر .

9 /سعودي محمد، " **صدمات العرض لجائحة كوفيد 19 و آثارها على الإقتصاد الجزائري** "، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ،المجلد 05، العدد 02 ، سبتمبر 2021، جامعة تيسمسيلت

10/ سفيان خلوفي ،كمال شريط ، " **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الاول من سنة 2020 مع الاشارة الى حالة الاقتصاد الجزائري** " ، مجلة العلوم الانسانية بجامعة ام البواقي ، المجلد 8، العدد03 ، ديسمبر 2021 .

11/ كرغلي أسماء ، بلوناس عبد الله ، " **أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني - مع الاشارة الى حالة الجزائر-** " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلة 17 ، العدد 25 ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، السنة 2021 .

12/ لعمري خديجة وآخرون، "**أثر جائحة كوفيد-19 19- COVID على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي** "دراسة تحليلية، مقال، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر، 2021، المجلد12، العدد 02.

13/ موسى كاسحي ، دربال رقية ، " **أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري** " ، مجلة أبحاث ، المجلد 6 ، العدد1 (2021) ، جامعة زيان عاشور الجلفة .

14/ ميلود بن خيرة، سعيد طيب، **أ"ثر جائحة كوفيد-19 19- COVID على الاقتصاد العالمي"**، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد خاص 2020.

المواقع الإلكترونية :

1/وكالة الانباء الجزائرية ، **" صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته للنمو لسنة 2022 الى 2.4 بالمئة" ،** 29 افريل 2022 18:00.

2/وكالة الانباء الجزائرية ، **"تخصيص ميزانية بأكثر من 80مليار دج لمنحة البطالة "** ، أدرج يوم30 أفريل 2022 18:04 .

3/ منظمة الصحة العالمية .،(2020) ، مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) :سؤال و جواب

4/ https://ar.wikipedia.org/wiki/2020 يوم 2022/04/14 الساعة 22:25.

5\https://mawdoo3.com/%.20:23 تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/22 الساعة

6\https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism.2022/05/18 يوم

7/ البيان الصحفي لقناة الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2021/6/1420/05/2022 الساعة 17:22.